عمرو حمزاوي: بين الروايات الأحادية وحكم الفرد

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 27
الخميس
2022/02/10

No. : 7620

المرافعة التاريخية

التآخي بين مكونات كركوك وإنصاف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

- **العراق واقليم كردستان**

في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك
-محمد شيخ عثمان: قضية كركوك ومراحل ولادة المادة 140
-كاروان أنور : كركوك بين حقائق الوثائق وزيف الادعاءات
-طعن بقرار إعادة فتح باب الترشيح للرئاسة ومختصون يرونه مخالفا للدستور
-الكاظمي: لا تسامح مع من يتجاوز على الدولة ومؤسساتها

- **رؤى حول العراق**

أ.د. غازي فيصل: حول قرار اعادة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية
محمد عبد الجبار الشبوط: تفسير الدستور العراقي
عبد الحسين شعبان: حكومة العراق المقبلة توافقية أم أغلبية.. ؟
لطفي حاتم: الدولة العراقية وتراجع بنيتها السياسية

- **المرصد السوري و الملف الكردي**

رغم التحديات.. الكرد يطالبون الإعتراف بالإدارة الذاتية
توغل أنقرة في شمال سوريا سيؤدي لكوارث

- **المـــرصد الإيراني**

تاكيدات امريكية -ايرانية على اهمية التوصل الى الاتفاق
عوض بن سعيد باقوير: محادثات فيينا.. العودة إلى اتفاق 2015

- **اوكرانيا ..صراع الاقطاب**

ديفيد بولوك: أزمة أوكرانيا.. هل الشرق يلتقي بالشرق الأوسط ؟
كريستيان دان تاتارو: 3 تداعيات للصراع في اوكرانيا على الشرق الأوسط

- **رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة**

عمرو حمزاوي: بين الروايات الأحادية وحكم الفرد
المزيد من حروب الطائرات من دون طيار على الأبواب
د. عبدالمنعم سعيد: مقدمة في خلفية ما يجري الآن

في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك

*المرصد..فريق الرصد والمتابعة

قبل ١٨ عاما وفي كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بأن مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه أكد مع ذلك انه لايطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.

وشـدد طالباني على ضـرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حاليا مبتدئا بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله «تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردستانية من لواء كركوك ووصف ذلك بانه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق

وبريطانيا».

واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكد على حقوق التركمان والكرد « في عودة المرحلين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها » كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنيت الاربعاء.

وفي جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانبا من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي قال إنها لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرين على الرغم من وجدود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول.

واشار ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام وقرأ الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحلين من الكرد والتركمان الى أماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجرى لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسمياً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

> **مام جلال عرض حقائق عن كركوك وتأسيس الدولة العراقية**

ونستذكر كل عام تلك المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في إجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

وبحسب المراقبين فانه لحد الان لم يستطع احد اثبات عكس ما طرحه الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

حقائق حول كركوك

وفي حوار صحفي حول تاريخ تأسيس الدولة العراقية قال الرئيس مام جلال: لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزرات العراقية) ايضاً كالآتي:»يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها».

واضاف ان معاهدة سيفر كانت نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وقال انه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن:»الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين

في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه الدولة المستقلة».

وقال: لقد شرحت للاخوه أعضاء مجلس الحكم أنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢). وكان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية. وقد ذكر ذالك في كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) (ج ١- ص٢٧٤) كمايأتي:

تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردستانية ضمن هذه الحدود وتأملان أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتي انكلترا والعراق.

وأوضح الرئيس مام جلال: هذه الحقيقة مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق.

واضاف الرئيس مام جلال: قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بانه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدروا مطالبتنا الفيدراليه بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

> **بافل طالباني: كركوك خط أحمر وسنحافظ على العايش المشترك فيها**

وقال الرئيس مام جلال: في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي كان هذا الامر واضحاً، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذالك الوقت، رد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات ويقول له: «قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حمرين، من حمرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كردستان) بالرغم من وجود اقليات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان».

وأضاف الرئيس مام جلال، بأنه شرح للحاضرين قراراً آخر لعصبة الامم الذي صدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حمرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردستانية ولكن ذلك غيرممكن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد».

واوضح الرئيس مام جلال: «وعندما قررت عصبة الامم ان تلحق ولاية الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث

ذكر نصا: «يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور».

وقال الرئيس مام جلال: ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم أصدر قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

وقال الرئيس مام جلال: شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني.

كركوك خط أحمر

من جهته أكد بافل جلال طالباني يوم الاربعاء، ان المرافعة التاريخية لفقيد الامة الرئيس مام جلال قبل ١٨ عاما، ثمرة نضال عشرات الاعوام للرئيس مام جلال، لافتا الى ان كركوك خط أحمر.

وقال بافل جلال طالباني في بيان بمناسبة ذكرى تلك المرافعة:

قبل ١٨ عاما، وضع فقيد الامة الرئيس مام جلال، الحجر الأساس للنضال القانوني، الدستوري، التاريخي، لكردستانية كركوك والمناطق المستقطعة، في تاريخ العراق الجديد الحافل بالصراعات والتجاذبات السياسية، وأثبت كردستانية كركوك استنادا للوثائق والخرائط التاريخية.

إن هذا المكسب التاريخي الذي سمي بـ«المرافعة الكبرى»، ثمرة نضال مام جلال لعشرات السنين، من أجل بقاء الكرد، الارض، اللغة، والتعايش في تلك المدينة التي منحها تسمية القدس كردستان.

> **قوباد طالباني: لا مساومة على كركوك**

والـيـوم إذ نستذكر هذه المناسبة بإجلال، نجدد العهد أمام الدور التاريخي للرئيس مام جلال، أن نكون أوفياء لهذا النضال المتواصل بما حفل من تضحيات.

إن كركوك بالنسبة للاتحاد الوطني الكردستاني ولنا أيضا، جزء لايتجزأ من نضالنا المستمر، ونعتبر انفسنا اصحاب كركوك الحقيقيين، فكما لم يتركها آباؤنا وأجدادنا وقدموا في سبيلها التضحيات، نحن أيضا لن نتركها، وسنحافظ على كرديتنا والتعايش المشترك بين جميع القوميات والمكونات والاديان، والسلم الاجتماعي في هذه المدينة هي من أولويات مهامنا. واليوم، فضلا عن إنجاز المهام القومية والوطنية، همنا سيكون ضمان الحياة والاستقرار لمواطني كركوك.

كما أكدنا دوما، فإن كركوك والكركوكيين خط أحمر، ولن نساوم على شبر من ارضنا التي أثبتنا بالدماء كردستانيتها.

تحية لأرواح شهداء كردستان الطاهرة.

بافل جلال طالباني

٢٠٢٢/٢/٩

لا مساومة

من جهته استذكر قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال يوم الاربعاء، المرافعة

التاريخية لفقيد الامة الرئيس مام جلال قبل ١٨ عاما، امام اعضاء مجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩.

وقال طالباني في بيان:

قدم الرئيس مام جلال، قبل ١٨ عاما، مرافعة تاريخية امام اعضاء مجلس الحكم العراقي، حيث اثبت بالوثائق كردستانية كركوك.

ان فقيد الامة الرئيس مام جلال، لم يترك أي مجال لانكار تلك الحقيقة، وكانت المرافعة التاريخية عاملا رئيسيا لتثبيت المادة ٥٨ في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ومن ثم المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم.

وأكد، أن كركوك في فكر الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني الكردستاني، مسألة مهمة وستراتيجية، ولا مساومة عليها، لافتا الى انه يمتلك نفس الرؤية، ويجب العمل ضمن خطة وطنية بعيدة عن المزايدات من اجل استتباب الاوضاع في كركوك والمناطق المستقطعة الاخرى.

موقف تاريخي

واستذكر مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني الأربعاء، المرافعة التاريخية لفقيد الأمة الرئيس مام جلال، مبينا ان مام جلال بهذا الموقف، سجّل موقفا تاريخياً لن يُنسى.

وقال المركز في بيان: يستذكر مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني، المرافعة التاريخية لفقيد الأمة الرئيس مام جلال، اذ أثبت في مثل هذا اليوم التاسع من شباط عام ٢٠٠٤ كردستانية كركوك في إجتماع مجلس الحكم العراقي، حيث عرض على المجلس والرأي العام العالمي مجموعة من الوثائق والأدلة تثبت كردستانية كركوك.

واضاف: ان مام جلال بهذا الموقف، سجّل موقفا تاريخياً لن يُنسى، كما أن هذا الموقف أدى إلى تثبيت المادة ٥٨ في قانون إدارة الدولة، والمادة ١٤٠ من الدستور.

ألف تحية لروح فقيد الامة الرئيس مام جلال.

> **مركز بغداد: مام جلال سجل موقفا تاريخيا بمرافعته**

مكونات كركوك تحيي ذكرى المرافعة

أحيت مكونات مدينة كركوك، يوم الاربعاء، ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال قبل ١٨ عاما، حيث دعا في كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم النظام البائد من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها وقدم فقيد الامة العديد من الدلائل والوثائق التي اثبتت كردستانية مدينة كركوك.

واعربت مكونات كركوك عن اشادتها بموقف فقيد الامة الرئيس مام جلال في الدفاع عن جميع المكونات دون تمييز والعمل على ترسيخ روح الاخوة والوئام بين ابناء المدينة.

وطالبت مكونات كركوك، الاطراف السياسية بالاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة لمنع دخول العراق في فراغ دستوري، كما طالبت بعدم التلاعب بمواد الدستور، العمل بشكل جاد من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان على تطبيق المادة ١٤٠ الدستورية.

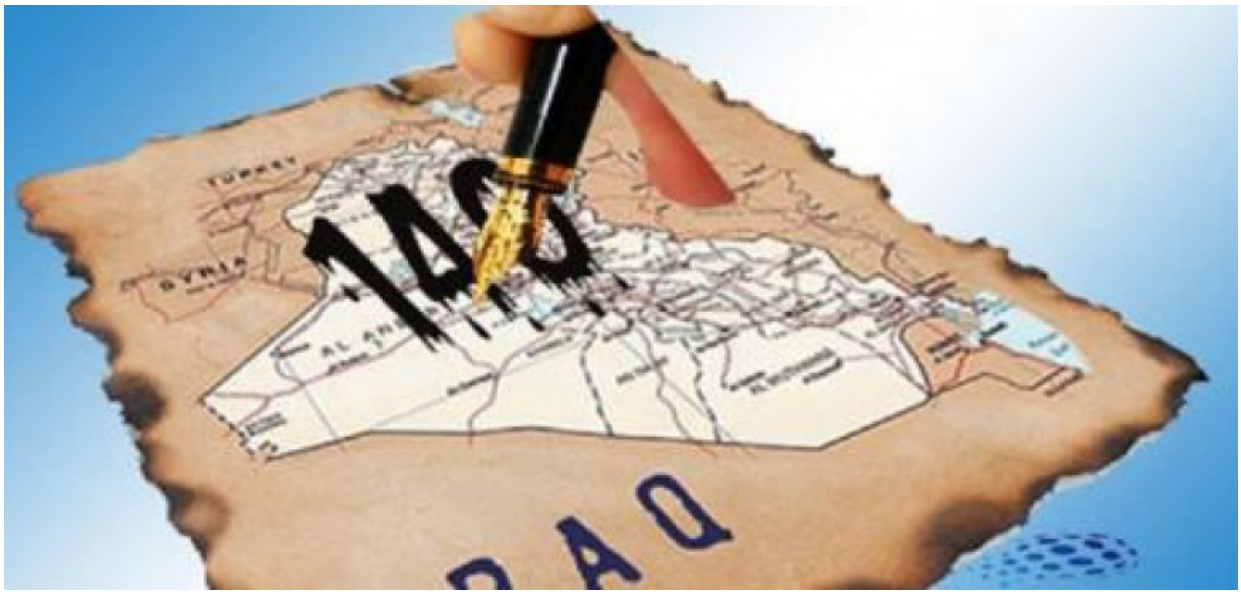

محمد شيخ عثمان:

قضية كركوك ومراحل ولادة المادة 140

مسألة كركوك ليست أمرا غريبا على أحد، خاصة الذين يريدون الاستقرار للعراق والمنطقة وضمان استمراره.و بغض النظر عما آلت اليه سياسات الانظمة العراقية المتعاقبة من عدم التحكم الى الحقائق والوقائع والعقل والحوار بخصوص حل جذري لمسالة كركوك الا انه من الضروري ان نركز على فترة معينة وحساسة لمراحل من التطورات السياسية المتعلقة بحلحلة المسالة وهي فترة التسعينيات الى الآن خاصة ويبدو ان الانظار تتجه صوب المدينة والمخاوف المتعلقة بمصيرها بعد سقوط النظام الصدامي.

لكن وقبل الخوض في هذا الموضوع ينبغي تبيان لب وهدف اعداد هذا البحث ألا وهي الخيارات التي تعامل بها الكرد في التعاطي مع هذه القضية الشائكة وهل اختاروا العنف ام لجأوا الى اسلوب الحوار العقلاني كطريقة ناجعة.

لقد نص الدستور العراقي الاول بعد تأسيس الدولة العراقية المدنية على حقوق الكرد في العراق و لم يجر الالتزام بهذه الصياغات، وبالتالي خلق جوا متوترا مستديما وموقفا سلبيا ازاء الشعب الكردي الذي يعتبر احد مكونات الشعب العراقي الاساسية.

وبقيت المسالة هكذا حتى مجيء سلطة البعث سنة ١٩٦٣ في حقبة انقلاب شباط التي وفي اطار نهجها الشوفيني والعنصري بدأت بتنفيذ سياسة منهجية مخططة لتغيير الواقع الديموغرافي لمدينة كركوك و تركيبتها القومية.

ورغم ان عمر هذه السلطة في البقاء كان قليلا ولم يدم طويلا الا انه لم يتم الغاء او تصحيح تلك السياسات وبعد انقلاب ١٧-٣٠ تموز في ١٩٦٨ واحتلاله السلطة في العراق مرة اخرى، واصل حزب البعث سياساته العنصرية بحق المدينة والكرد عموما وصعد من عمليات التغيير السكاني في كركوك بغية محو وجود القوميات غير العربية وبذلك فالكرد لم يكونوا الهدف فقط بل بقية القوميات غير العربية الموجودة في المدينة من التركمان و الكلدوآشوريين ايضا.

حملات تهجير وطرد من المدينة

بعد تحكم قبضته على السلطة بدأ النظام البعثي الصدامي بحملات تهجير وطرد من المدينة كانت ضحيتها عشرات الآلاف من ابناء مدينة كركوك من الكرد والتركمان والكلدواشوريين بصورة مكشوفة وعلنية وخصص حوافز مغرية للعوائل العربية التي تاتي من بقية مناطق العراق وتسكن كركوك من تخصيص مبالغ مالية قدرها عشرة الاف دينار(الدينار كان يساوي ثلاثة دولارات) وضمان تعينهم في الدوائر والمنشات النفطية التي حرم الكرد منها.

وفي مواجهة هذه السياسة العنصرية المقيتة لم يقف الكرد ساكنا بل تصدوا لها بشتى السبل المتاحة والمشروعة آخذة بنظر الاعتبار عدم الانجرار الى الدخول في حرب مباشرة مع العرب بل استندوا على الوثائق والحقائق اضافة الى الحوار المتبادل.

خلال انتفاضة اذار عام ١٩٩١ في كردستان العراق حرر الكرد المدينة من النظام البعثي و هرب شخص علي حسن مجيد فيها و احيا الكرد اعياد نوروز احتفاءا بتحرير المدينة ورغم التعتيم الاعلامي و غياب وسائل الاعلام الاجنبية الا ان ما لم يرتكبه الكرد في المدينة هو الانتقام من العرب الوافدين الذين جاءوا الى المدينة حيث كان بامكانهم اللجوء الى وسيلة انتقامية تدفع العرب الوافدين الى المغادرة وعدم التفكير في العودة مرة اخرى ولكن الكرد لم يفعلوا ذلك ايمانا منهم بامكانية حل المسالة عبر الحوار و القانون دون الانجرار الى حرب عبثية طالما كان النظام البعثي الصدامي يحبذها.

ويمكن اعتبار هذه المسالة اقوى مثال على ان الكرد دائما يريدون حل مشاكلهم مع الاخرين عبر الحوار وليس العنف والانتقام رغم لجوء النظام السابق الى ابشع انواع العنف والقمع وسياسة التطهير العرقي بحقهم.

مؤتمرات المعارضة العراقية

عملت القيادة الكردستانية على طرح رؤيتها و تصوراتها بصورة سلمية وعقلانية في كيفية تصحيح مسار الاجحاف الذي ارتكب بحق اجزاء كثيرة من كردستان من قبل الانظمة العراقية المتعاقبة فعند التمعن في البيانات الختامية لمؤتمرات المعارضة العراقية التي لازالت اطراف منها تشكل جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية نجد ان القيادة الكردية كما الآن عرضت رؤيتها لحل هذه المسائل بروح اخوية وعراقية وليس بعقلية شوفينية لسببين لاغير :

اولا : عدم حدوث شرخ في العلاقة الاخوية بين الكرد والعرب.

ثانيا : النظر الى المسالة بمنظار عراقي صرف وليس بعقلية انفصالية، حيث لو كانت مسالة الانفصال طاغية في عقولها لسلكت طريقا مغايرا معروفة النتائج.

ميثاق دمشق

عند قراءة نص ميثاق دمشق والمعروف بـ (ميثاق العمل الوطني المشترك) الذي تمخض عن مؤتمر للمعارضة العراقية عقد في دمشق بتاريخ ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٠ نجد هذه العبارة :

ثالثا – تأمين عودة المهجرين والمهاجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه الى اماكن سكناهم، واعادة حقوقهم وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضا عادلا.

رابعا – الغاء سياسة التمييز القومي وازالة الآثار السياسية والديمغرافية السكانية لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق، وحل المشكلة الكردية حلا عادلا، وضمان الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية من التركمان والآشوريين وغيرهم.

وكان الموقعون على البيان هم:

- السيد محمد الحيدري، ابو اسراء المالكي، ممثلين عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.
- الحاج ابو بلال الاديب، والسيد جواد محمد، ممثلي عن حزب الدعوة الاسلامية في العراق.
- الشيخ محسن الحسيني، والسيد رضا جواد تقي، ممثلي عن منظمة العمل الاسلامي في العراق
- السيد محمد الآلوسي، ممثلا للكتلة الاسلامية.
- السيد ابو رامز المهدي، ممثلا للحزب الاسلامي العراقي.
- المهندس بيان جبر، ممثلا لحركة المجاهدين العراقيين.
- السيد ابو زيد ممثلا لمنظمة جند الامام.
- السيد مسعود البارزاني، ممثلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- السيد جلال طالباني، ممثلا عن الاتحاد الوطني الكردستاني.
- السيد كريم احمد، ممثلا للحزب الشيوعي العراقي.
- اللواء حسن النقيب، ممثلا للقوميين المستقلين.
- الدكتور مبدر الويس ممثلا للاتحاد الاشتراكي العراقي.
- السيد مهدي العبيدي، ممثلا لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.
- السيد صالح دكله، ممثلا للتجمع الديمقراطي العراقي.
- السيد سامي عبد الرحمن، ممثلا عن حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
- الحركة الديمقراطية الآشورية

مؤتمر بيروت للمعارضة

***وجاء في البيان الختامي لمؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية الذي عقد في ١١ ــ١٣ آذار /١٩٩١ مايات :

٧ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والاختطاف والسجن والإعدامات الجماعية، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير، وحرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة

وكانت الاطراف الموقعة هي:

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.حزب الدعوة الاسلامية في العراق.منظمة العمل الاسلامي في العراق.الكتلة الاسلامية.الحزب الاسلامي العراقي.حركة المجاهدين العراقيين.منظمة جند الامام.الحزب الديمقراطي الكردستاني.الاتحاد الوطني الكردستاني.الحزب الشيوعي العراقي.القوميين المستقلين.الاتحاد الاشتراكي العراقي.حزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.التجمع الديمقراطي العراقي.حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.الحركة الديمقراطية الآشورية.

مؤتمر صلاح الدين

***وجاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية العراقية الذي عقد في صلاح الدين -الاول من تشرين الثاني ١٩٩٢ مايات :

وعند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود اكد الاجتماع حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع

القومية والمذهبية والسياسية واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، معبرا عن احترامه للشعب الكردي وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف عند قرار الاتحاد الفدرالي، وناقش صيغة وتجارب النظام الفدرالي واعتبره يمثل صيغة مستقبلية لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في أطار المؤسسات الدستورية الشرعية بعد القضاء على نظام صدام حسين وإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر الوطني العراقي الموحد ما توصل اليه اجتماع صلاح الدين _ شقلاوة في ايلول الماضي ومؤتمر فينا في حزيران الماضي حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري، مبددا بذلك كل المزاعم والتخرصات حول خطر التقسيم ومحاولات الانفصال أو التفتيت والتجزئة تلك التي يروج لها النظام الدكتاتوري الذي فرط بسيادة الوطن ورهن ارادته وثرواته وقبل بقرارات مجحفة، كما ان استمرار بقائه يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة العراق وسيادته وخطرا دائما ومستمرا على الشعب وعلى الجيران والسلم والأمن الدوليين.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة للشعب الكردي وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع العنصري على اساس المبدأ القانوني الذي يقر حقه بتقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن الواحد.

مؤتمر لندن

ومن خلال البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تم وضع فقرة حول كيفية حل مسائل التعريب والتطهير العرقي الذي تعرض له اجزاء من كردستان العراق تحت اسم « حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي» وجاء في تفاصيلها ماياتي:

حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها, وذلك عبر الإجراءات التالية:

.عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

. إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

.عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواطنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

. إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

بعد اسقاط نظام صدام

بعد سقوط النظام العراقي قامت قوات البيشمركة بتحرير مدينتي كركوك والموصل و سلمتهما الى القوات الامريكية في اطار اتفاق بين الجانبين وكان باستطاعة هذه القوات الاقدام على اتخاذ بعض الاجراءات ايضا داخل كركوك والمناطق

التي تعرضت للتطهير العرقي ولكنها لم تفعل ذلك من منطلق ايمانها بان الحوار واللجوء الى مبدأ القانون و الوثائق هو انجع السبل لتصحيح المسار وليست القوة والعنف.

و خلال اجتماعات مجلس الحكم و صياغة قانون ادارة الدولة العراقية المؤقتة وخاصة المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال في اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩،عملت القيادة الكردستانية على تحويل الاقوال الى الافعال عبر ادراج ما طالبت به اثناء مؤتمرات المعارضة العراقية التي لاتزال تشكل اطراف منها جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية في مادة سميت بالمادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت وتنص على ماياتي:

المادة الـ(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت

(أ)- تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية.

ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية :

فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق و اراض معينة، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب المادة ١٠ من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم، اولضمان امكانية تلقي تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي،على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.

اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية و غيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد و بالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات.

وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرمـوقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج)- تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك،الى حين استكمال الاجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم.

يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مباديء العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

وقد حظيت هذه المادة بموافقة اغلبية الاطراف الاساسية في العملية الديمقراطية العراقية ولم تدون من قبل الكرد

وللكرد فقط بل جاء ت في اطار توافق هذه الاطراف بغية حل المسالة حلا قانونيا يقبل الجميع بنتائجها.

وبعدها تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي لم تبت في حل المسالة وتطبيق المادة بصورة جدية وطيلة الفترة الانتقالية لم تجد قضية كركوك سوى المماطلة والتأجيل،والحكومات التي تعاقبت على الحكم لم تعمل بتعهداتها لتنفيذ المادة المذكورة والتي تمخضت عنها تداعيات سلبية منها عودة النغمة الشوفينية العنصرية لدى البعض بخصوص كركوك و المادة المذكورة اضافة الى انتشار الشائعات والدعايات المغرضة من قبل جهات مشبوهة لتشويه الحقيقة واعطاء صورة مزيفة عن المسالة برمتها.

المادة ١٤٠

وخلال فترة الحكومة الانتقالية و انشغال لجان كتابة الدستور بصياغة دستور يعبر عن تطلعات و طموحات العراقيين جميعا ورغم ما لمسته من عدم التزام الاخرين بتعهداتهم تجاه المادة (٥٨) وتطبيق تنفيذها الا ان القيادة الكردستانية اصرت على موقفها المؤيد لتطبيق المادة و تثبيتها في الدستور الدائم وتنفيذها في فترة ليست ببعيدة وهي اواخر عام ٢٠٠٦ الا ان بقية الاطراف العربية الحت على ان تحدد اواخر عام ٢٠٠٧ كموعد نهائي لحل المسالة برمتها ورغم ضغوطات الشعب الكردي الا ان القيادة الكردستانية وافقت على هذه المدة بعد تاكيد الاطراف على الالتزام بهذه المدة الزمنية واحترامها و قد تمت المصادقة على الدستور وثبتت المادة (١٤٠) بهذا الخصوص واشارت المادة (١٤٣) منه الى إلغاء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقه عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة(أ) من المادة (٥٣) والمادة (٥٨) منه،اي أن نص المادة ٥٨ من قانون أدارة الدولة العراقية أصبحت له الغطاء القانوني والدستوري هذا ودون ان ننسى ان المادة (١٤٠) لم تكن ضمن المواد المختلف عليها بين الاطراف المشاركة في كتابة الدستور حيث ادرج بعض المواضيع فيه بانه قابل للتراجع والتعديل من خلال توافق الجميع عليها.

وبعد ذلك عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي وبعدها وفي ٢٠٠٥/١٠/١٥ جرت عملية الاستفتاء على الدستور الذي حاز على موافقة اغلبية العراقيين.

نص المادة (١٤٠)

اولاً :ـ تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً :ـ المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

برنامج الحكومة

وعقب الموافقة على الدستور جرت الانتخابات العامة و انتخابات مجالس المحافظات في عموم العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ وقد حازت قائمة (التآخي)التي تتكون من احزاب كردية وغير كردية على اغلبية الاصوات في انتخابات مجالس المحافظة بكركوك مقارنة ببقية الاحزاب في اقوى دليل على كردستانيتها.

وفي بغداد تم تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور نوري المالكي الذي ادخل مسالة تطبيق تنفيذ المادة الـ(١٤٠)في برنامج عمل حكومته الذي عرضه على مجلس النواب وحاز على موافقة المجلس باغلبية كبيرة وجاء في برنامج عمل حكومة المالكي بخصوص المادة (١٤٠) من الدستور و في فقرته الـ(٢٢) ماياتي:

٢٢- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والمعتمدة على المادة الـ ٥٨ من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث : التطبيع والإحصاء والإستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في ٢٠٠٧/٣/٢٩ م حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها في ٢٠٠٧/٧/٣١ م وتتم المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء في ٢٠٠٧/١١/١٥ م.

الاخوة الكردية العربية

*لقد ابتهج الكرد كثيرا عندما لمسوا الاصرار لدى رئيس الحكومة على تطبيق المادة في موعده المحدد وقامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة لتنفيذ المادة المذكورة برئاسة وزير العدل العراقي هاشم الشبلي و بعضوية ممثلي مكونات مدينة كركوك وواجهت عمل اللجنة صعوبات جمة الا انها تمكنت من اصدار ٤ قرارات هامة بخصوص تعويض المهجرين والوافدين و اعادة الموظفين المفصولين الى اماكنهم و تسهيل عودة الراغبين في العودة الى اماكنهم الاصلية.

احدى ابرز النقاط التي يجب الوقوف عندها هي ان القيادة الكردستانية و ايمانا منها بضرورة الابقاء على الاخوة الكردية العربية لم تصر على ضرورة مغادرة الوافدين العرب لمدينة كركوك رغم ما ثبت في مؤتمرات المعارضة العراقية والمواد الدستورية التي تنص على عودة المهجرين و مغادرة الوافدين الى المدينة وهذا ما يجب ان يؤخذ عند الكرد بنظر الاعتبار من انهم دائما يفضلون لغة الحوار والتفاهم على العنف واللجوء الى القوة في نيل مطالبهم المشروعة قانونا وتاريخيا وجغرافيا.

ومع تنصل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد السقوط في تنفيذ المادة ١٤٠ نجد ان هناك شعورا بالاحباط لدى الكرد من المماطلة والتسويف التي شهدها تطبيق المادة مما فتح الباب امام التدخلات الخارجية واعطاء صورة معقدة لحل المسالة للذين يجهلون حتى جذور مشكلة كركوك و كان لزاما على السلطة التنفيذية الأهتمام الكافي والمعقول بتنفيذ متطلبات النص المذكور، وبالرغم من حجم المشكلة وأنعكاس اضراراها الإنسانية على مجمل من تعنيهم القضية لم تكن هناك سوى المماطلة والوعود الشفوية، ولم نر اي تجسيد للحلول الدستورية.

الكرد ينظرون الى مدينة كركوك بانها مدينة عراقية ذات صبغة كردستانية يعيش فيها الكرد والعرب والتركمان، والكلدواشوريون بالاخوة والرفاهية والتمتع بجميع حقوقهم دون تمييز ومن يتابع تصريحات القيادات الكردستانية يدرك ذلك وهي التي تطالب برفع المظالم التي لحقت بالمدينة وان استعادة المظلومين لحقوقهم هي اعادة للحق وترسيخ جاد لمفهوم العدالة.

الخلاصة

الهدف من عرض هذه الحقائق هو فقط لاعطاء صورة اوضح واشمل لما اقدم عليه الكرد بخصوص التعامل مع احدى قضاياها المصيرية وكيف اتخذوا نهج الحوار السلمي المسؤول بدلا من اللجوء الى العنف والانتقام لحل مشاكلهم ونيل حقوقهم والدفاع عن مكتسباتهم واختيارهم لهذا الاسلوب هو لشعورهم بالمسؤولية تجاه العراق اولا و الاخوة العربية الكردية ثانيا وليس بسبب الضعف وهذا ما ينبغي ان يدركه الاخرون وان يتيقنوا بان الوقع الحالي لكركوك والمناطق المتنازع عليها لن يخدم استقرار العراق برمته بتجاهل الحلول التي يكرسها الدستور العراقي في المادة ١٤٠ التي لاتنتهي صلاحيتها بمرور الزمن وتبقى واجبة التنفيذ على كاهل كل من يستلم دفة السلطة ويؤدي اليمين الدستورية كحامي الدستور وملتزم به.

*رئيس تحرير «المرصد»

* كاروان أنور

كركوك بين حقائق الوثائق وزيف الادعاءات

كركوك (آرابخا) مدينة النار الأزلية بشعلتها الوهاجة التي وصفها زينفون وهيرودوتس والاسكندر المقدوني في رحلاتهم بالنار المقدسة، ونار بابا كركر التي زارتها وتزورها النساء الى يومنا هذا ظنا منهن بأنها نار آلهية مقدسة وظنا منهن بأن النار تجعلهن يلدن ذكوراً..

(نارها مقدسة وهواؤها عذب وطينها صلصال مبارك) هذه النار وهذه الرائحة التي لاتتمتع بها الا كركوك وهذه السماء الداكنة التي تتقطر منها نفط ودم وثورة، هي مدينة كركوك ولا كركوك غير كركوك.

(كركوك- آرابخا –التأميم) كلٌ يسميها بلغته وكلٌ يدعيها لنفسه والمدينة هي تلك المدينة التي إبتلت باكتشاف النفط فيها، فلو لم تُعثَر فيها على النفط لما كان حالها الآن سيئة كما هي وما كان الجميع يطالبون بملكيتها، بل كانت على أفضل الحال وللأسف الشديد، فكركوك قبل عام ١٩٢٧ كانت مدينة تقليدية كسائر مدن هذه المعمورة، وككل مدينة تسكنها غالبية ما من قومية ما، ولكن بعد اكتشاف النفط في باطن أرضها، بدأت الأغراب تتوافد على كركوك لتغيير كفة الميزان السكاني وديموغرافيتها حيث كانت عمليات التوافد في البداية للبحث عن العمل، حالها حال مدينة سان فرنسيسكو الأمريكية التي توافدت اليها الآلاف من العوائل الامريكية من البيض للبحث عن الذهب، فأصبحوا فيما بعد هم أهل الدار وبدأوا بقتل وتشريد وتعذيب الهنود الحمر أصحاب الأراضي والسكان الأصليين للمدينة.. فكركوك حالها حال هذه المدينة الامريكية..

ففئة تأتي المدينة بحثاً عن العمل في مشاريع النفط وآبارها ومستودعاتها وأنابيبها، هذه كانت ضمن ألوف العوائل

التي كانت هدفها البحث عن العمل وشاءت الأقدار ان تحصل على العمل في نفط كركوك وتسكن اطراف المدينة آنذاك، وأنشأوا أحياء وأزقة فقيرة لهم وبدأوا بتربية المواشي والجواميس، بدليل ان المحلات القديمة في المدينة وكركوك القديمة لم تكن تسكنها العوائل العربية، بل كانت خليطاً من الأغلبية الكردية والأقلية التركمانية والمسيحيين وعوائل عربية قليلة جدا، فالصورة التي التقطت في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي وفي احدى مدارس المدينة دليل على التكوين السكاني لهذه المدينة، حيث لم يكن في الصورة سوى نفر قليل من القومية العربية والأغلبية كانوا من الكرد، فالمدينة وطابعها السكاني كما زارها الرحالة كلاوديس جيمس ريـج منتصف القرن التاسع العشر، يقول عنها: انها مدينة ذات طابع كردستاني بأغلبية كردية تسكنها أناس من العشائر التي لها امتدادات تاريخية في المناطق الكردية الجبلية..

ودليل آخر على القومية الغالبة وسكانها ألاصليين هو ماكتبه البريطانيون في موسوعاتهم، وما دونوها في المراسلات الرسمية، حيث لم يذكروا اسم المدينة الا كمدينة كردستانية حالها حال السليمانية وأربيل ومهاباد وديار بكر وعامودا، والاحصاءات الرسمية التي اجريت في المدينة واطرافها ودونت على شكل وثائق لاتثبت الا حقائق واضحة وهي ان هذه المدينة كردستانية بطبعها وسكانها وعاداتها وتقاليدها وتفكيرها، والكثير من المكتوبات للدولة العثمانية والخرائط التي نشرت قبل اكتشاف النفط لم يتوان عن ذكر المدينة كمدينة كردستانية، والدليل القاطع هو الخارطة العثمانية الرسمية التي رسمت فيها المدينة ضمن حدود ولاية شهرزور ودونتها كمدينة كردستانية، وختمت الخارطة بختم السلطان العثماني.

هذه كنبذة مختصرة عن الحقيقة الديموغرافية لكركوك، ولكن رب سائل يسأل، لماذا تفاوت وتغير عدد القوميات الساكنة في المدينة في كل احصاء اجري في العراق، وخاصة بعد اكتشاف النفط؟؟

والجواب هو، أن التفاوت العددي لكل قومية في كركوك بازدياد واحدة وتقليل البقية وكأنهم توقفوا عن النسل والتزاوج، كان بأمر من مركز السلطة في بغداد وعند جميع السلطات والحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق لعقود طويلة مضت، فالسلطة البعثية مثلا منذ شبـاط ١٩٦٣ تلاعبت بالمدينة وسكانها بلعبة دنيئة ومسألة الحرس القومي وقتل الكثير من المواطنين الكرد بعد انقلابهم الأسـود وأهل كركوك أدرى بشعابها طبعا ولا أحد بمقدوره أن يستنكر وجود آلاف العوائل الوافدة الى كركوك، فهل هناك مواطن عراقي نجيب لم يسمع من قبل بـ (أبو العشرة آلاف) و (أبو ١٧ ألف) وهؤلاء هم عشرات الألوف من العوائل المستقدمة من وسط وجنوب العراق التي اسكنتهم السلطة العفلقية في كركوك وأعطتهم المبالغ الآنفة الذكر من الدنانير العراقية لكي يسكنوا في بيوت الكرد ويستخدموا ملابسهم وأوانيهم وأفرشتهم، وخولوا بقتل أي كردي يسبب مشكلة او اعاقة في عملية إسكانهم وحتى بدون سبب في بعض الأحيان، وقُدمت لهم التسهيلات كافة.. لماذا؟

> **التعريب يدون في التاريخ تحت اسم التطهير العرقي أو التمييز العنصري**

فقط لتغيير الطابع الديموغرافي لمدينة كركوك، وهذه العمليات استمرت منذ العام ١٩٦٨ بشكل مكثف ومبرمج وخصصت لها ميزانية كبيرة الى العام ٢٠٠٣ أي حتى قبل

زوال البعثية بأيام.. وفي الوقت الذي تستقدم عائلة عربية الى كركوك وتسكن في بيت كردي، تطرد في الوقت نفسه عائلتان كرديتان إما الى جنوب العراق أو الى كردستان العراق، وهذا ما كانت تسمى بعمليات (التعريب) ويدوّن في التاريخ تحت اسم التطهير العرقي أو التمييز العنصري (الآبارتايد).

اذا أردنا ذكر الوثائق والحقائق، فهناك الآلاف منها تثبت ان المدينة حتى منتصف الثلاثينيات من القرن المنصرم كانت تذكر كأية مدينة كردستانية تسكنها مع الكرد عدد من التركمان والمسيحيين.

ودليل آخر على كردستانية مدينة كركوك هو الاصرار الكردي على إجراء عملية الاحصاء في المدينة والاستفتاء الذي يقرر فيه مصير كركوك اذ تبقى تابعة للمركز او تصبح ضمن مدن اقليم كردستان، فليس من المستغرب أن يقوم العرب والتركمان بعرقلة الاحصاء والاستفتاء بحجج ومشاكل واهية، وهذا ما جعل العالم يفهم حقيقة ديموغرافية كركوك وزيف الادعاءات التي كان يدعيها البعض، فرغم عمليات التعريب التي استمرت لعقود من الزمن الا ان الكرد لازالوا الأكثرية والأغلبية في المدينة، حتى وإن لم تطبق المادة ١٤٠ من الدستور وتعود المدينة الى الحدود الادارية لها في العام ١٩٦٨.. حيث استقطعت منها عدد من الاقضية والنواحي الكردية والحقت بمحافظات اربيل والسليمانية وصلاح الدين ونينوى.

فكركوك مدينة كردستانية باعتراف الأتراك العثمانيين، حيث ورد في انسكلوبيديا الدولة العثمانية أي ما يعرف بـ(قاموس الاعلام) للامبراطورية العثمانية بأن كركوك مدينة كردستانية وعلى هذا الاساس ينظر العالم الى كركوك وليس بالمنظور البعثي الذي طالما عمل من أجل طرد الكرد وجلب العرب الى مدينتهم وبيوتهم وأزقتهم، ونحن إن لم نقل كركوك كردستانية فالانسكلوبيديا البريطانية أيضا تؤكد كرديتها، والمؤرخون والمستشرقون والرحالة جميعهم متفقون بأن تلك المدينة كردستانية، ومن لا يصدق كلامي فعليه أن يعود الى ما دوّنه كلاوديس جيمس ريج ومينورسكي وباستيل نكتين والعثمانيون وقبلهم بآلاف السنين إقرأوا رحلة هيرودوتس (أبو التاريخ) عندما مرّ بمنطقة النار المقدسة أو النار الأزلية، وكان ذلك قبل ميلاد سيدنا المسيح، فانظروا الى ما يقوله عن المنطقة وسكانها!!

> هناك الآف الوثائق التي تثبت كردستانية كركوك

زيف الادعاءات

ولكن اذا نبحث عن كردستانية مدينة كركوك في كتابات حزب البعث وتأريخه الطلفاحي، فلاريب ولا جدال أن ما قاله ويقوله الكثير من أقطاب الشوفينية العربية وتحت تأثير الموروث البعثي وان كانوا لا يشعرون بذلك.. فكركوك مدينة عراقية وثرواتها للعراق ككل وليس لأهل المدينة، حيث اشترى البعث بأموال نفط كركوك أسلحة ومعدات ودمر بها دول الجوار ومدن العراق.. فلا تستغرب إن سمعت أناسا يعيدون هذه الاسطوانة المشروخة تحت تأثير الفكر البعثي، فلا أقولها لكم اعتباطا، سأوضح لكم أكثر، فهؤلاء ذوو ثقافة تاريخية جد محدودة ومخجلة فما يقولونه لا يستندون فيه الى دلائل تاريخية وحقائق الوثائق، بل أقوال وكلام فقط للكلام فلتمت سكان المدينة جوعا وعطشا وفقرا ولتعش العروبة ولتستخدم نفط كركوك لعمران العوجة وتكريت وليمت الكردي في بيته في كركوك، هذه كانت نظرية

البعث حول كركوك حيث لم يخجلوا في ذكرها علنية، فقال طارق عزيز انها مدينة كردستانية ولكن عليكم فقط أن تمروا فوقها بالطيارة.... لأن التوافد المنتظم والمستمر الى المدينة والاغراءات المادية والمعنوية الكثيرة بهدف التغيير الديموغرافي والتلاعب بعدد سكان المدينة وإغراق المدينة بقومية معينة دون غيرها والبدء باخلاء السكان الأصليين ويحل محلهم أناس وافدون ومستفيدون من القوميات الأخرى، كانت ضمن خطط مبرمجة وسياسة ثابتة وضمن ستراتيجية البعث للمدى البعيد، فالسلطة المركزية والحكومات المتعاقبة التي استلمت دفة الحكم في بغداد وضعت نصب أعينها على ما تخفيه المدينة من كنوز، ظنا منها انها تحمي العروش في بغداد، وهذا ما قاله طارق عزيز لجلال طالباني حيث قال: عليكم أن تذرفوا الدموع على كركوك كما على العرب أن تذرف الدموع على الأندلس.

فكم أتمنى ان يكون للأرض والسماء لسان لينطقا به حقيقة كركوك، وكم أتمنى أن تكون للنار الأزلية في بابا كركر لغة تنطق بها، وتدون سجلا للتاريخ، لكن أي سجل؟ طبعا ليس ذلك الذي يدونه البعثيون، وأصحاب الأقلام المأجورة، والخبراء المزورون أمثال خيرالله طلفاح الذي زور التاريخ الاسلامي بحاله، ثم نال جزاءه الدنيوي العادل، ومن حذا حذوه لتدوين تاريخ العراق والمنطقة مقابل حفنة من الدنانير..

إن حاملي القلم ومن لم يفكر بعقله وانما بقلبه وجيبه، ودولارات براميل النفط الصدامي المهرب والمهداة الى شلة غير قليلة من الشوفينيين والقومجيين، صدقوا ورددوا ما كتبته أقلام البعث المأجورة، فوقع نفر غير قليل منهم في حفرة ثقافة البعث، وباتوا يدافعون عن جميع حروبه وجرائمه المرتكبة ضد شعب العراق ودول الجوار من ايران والكويت.. فأصبحوا ببغاء البعث وتحدثوا عن كركوك من مصر وفلسطين والسودان والاردن دون أن يعرفوا ماذا تعني كلمة كركوك، ودون أن يعرفوا أين تقع المدينة وأدنى معلومات عنها..

لماذا؟ لا شك لتدني مستوى وعيهم وإدراكهم ولخفة حمولتهم الثقافية وعدم ايمانهم بايدولوجية ثابتة في الحياة، لا أتجرأ أن اقول الحياة السياسية، لأنهم إن كانوا ممارسين للسياسة في يوم ما من أيام حياتهم فلا شك بأنهم كانوا من بين صفوف الحزب القائد أقصد حزب البعث العربي الاشتراكي المنهار والمنحل..

هؤلاء لم يفكروا بالمنطق السديد؟ بل ضحكوا على ذلك التاريخ الذي يكتب بدماء المؤرخين بعيدا عن ألاعيب الفتنة والشوفينية والعنتريات التي قامت بتدوينه بحد السيف وليس بالقلم، كما رأيناه في عراق البعث. فلا نرى الأصل والجذور والحقيقة في صفحات التاريخ التي دونت في زمن العراق المظلم أو الفترة المظلمة في تاريخ العراق، فجعل هذا التاريخ من حزب البعث العربي الاشتراكي حزبا مثاليا وقوميا يسعى لخير العراقيين وجعل من بلادهم جنة الله على الأرض، وجعل من شخص صدام حسين قائدا للعروبة والاسلام ومجاهدا حقيقيا يقاتل من أجل الاسلام والمسلمين..

> **الاصرار على إجراء الاحصاء والاستفتاء دليل آخر على كردستانية كركوك**

وامتلأت أذان ما سماه البعث بجيله بهذه الخزعبلات التي يستحيل أن تخرج من أدمغتهم الا ببرنامج تربوي وتوعوي طويل الأمد، وهذا ما نراه في عدة شخصيات اليوم، فهم امتداد لذاك التاريخ الأسود وتحت تأثيرات اللغة والعبارات ذاتها ومتأثرين بالأمثلة القومية والشوفينية

عينها، فظهروا اليوم للعيان بحلة جديدة ولكن بفكر بعثي بحت..

فكيف نفهمهم ونوصل الحقيقة الى أدمغتهم بأن كركوك مدينة لها أصحابها الشرعيون، وتوافد اليها آلاف العوائل بهدف تدمير طبيعتها السكانية..

ماذا نقول لأجيال من أصحاب الافكار البعثية، حتى في الدول العربية ودول الجوار بأن صدام وحزبه وسلطته اغتصبوا كركوك عنوة، كما أرادو اغتصاب ايران والكويت!!..

ما فعله البعث بالكرد وكركوكهم كثير ومؤلم ولا يُنسى.

مع هذا وذاك فالكرد مسالمون بطبعهم حيث قال رئيس برلمان كردستان العراق، كمال كركوكي حول مدينته «توجد وثائق تاريخية تثبت كردستانية كركوك.

إلا إننا نحترم خيار السكان بانضمامهم إلى إقليم كردستان أو البقاء مع بغداد، في الاستفتاء الخاص بتحديد مصير المحافظة الغنية بالبترول والمتنازع عليها بين الكرد والعرب والتركمان».

أنظر الى التسامح الكردي رغم أن الوافدين طردونا شر طريدة وسلبونا من مدينتنا وأملاكنا وحتى من مقابر أجدادنا، فما زال الوقت لم يفت بعد لتنفيذ المادة ١٤٠ الخاصة بالتطبيع وإن الأعذار بتاجيلها غير مقبولة، فهناك خطوات جيدة قد تحققت ومن الممكن إستثمار ما تبقى من الوقت للمضي في عملية التطبيع بما فيها إجراء الاستفتاء على مصير المدينة..

فالمناطق الواقعة ضمن إطار المادة ١٤٠ التي تقع كركوك ضمنها لم تقم الحكومة الإتحادية بواجباتها تجاهها.

ولا نحن في حكومة الإقليم قادرون على تقديم الخدمات لها، مع ذلك هناك تقدم ملحوظ في عملية التطبيع في تلك المناطق، ونعتقد أنه في حال وجود نوايا حسنة فمن الممكن تطبيق المادة في مواعيدها المحددة، فالاستفتاء المزمع إجراؤه في المهلة الدستورية، الرأي الكردي يقوله كركوكي «لقد أكدنا موقفنا من هذه المسألة وقلنا إن من يحمل هو أو أحد والديه وثيقة تثبت سكنه في المدينة أثناء الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧ يحق له التصويت في الإستفتاء من دون استثناء بسبب انتماءاته القومية لأن كركوك مدينة متعددة القوميات، كما أن قرار إعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية قد صدر، بالإضافة الى صدور قرارات إعادة ربط المناطق الإدارية المنزوعة عن حدود محافظة كركوك..

> **كركوك مدينة كردستانية باعتراف انسكلوبيديا الدولة العثمانية**

وقال «نحن نعتقد أن إجراء الأحصاء السكاني في مناطق كركوك ليس مستعصيا، كما أن إجراء الإستفتاء لا يتطلب كل هذا الوقت.

واعتبر أن الاستفتاء عملية إدارية من أجل معرفة خيارات السكان في اللحاق بالإقليم أو البقاء مع الحكومة الإتحادية، ونحن سنحترم أي خيار يختاره السكان..فهذا هو الحال في كركوك..

فالحقائق والوثائق موجودة في المتاحف والمكتبات وأدراج الأرشيف حيث تسرد تاريخ المدينة بكل صدق وامانة. وهناك من يزور الحقائق ويزيف التاريخ ولكنه يخاف من إجراء الاحصاء السكاني أو الاستفتاء الشعبي بين سكان المدينة، لأن الحقائق تظهر للعالم والادعاءات الباطلة التي تمسكوا بها وخدعوا الكثيرين خلال اربعين عاما سوف تنكشف عاجلا أو آجلا..

* رئيس تحرير PUKmedia

طعن بقرار إعادة فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية ومختصون يرونه مخالفا للدستور

تقرير موسع: فريق الرصد والمتابعة

أعلنت رئاسة البرلمان الثلاثاء، عن فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

وذكرت وثيقة لرئاسة البرلمان، أنَّه «نظرا لانتهاء المدة الدستورية المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية بموجب المادة (٧٢/ ثانيا، ب) من الدستور دون انتخابه، واستنادا لأحكام قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢، قررت رئاسة مجلس فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ابتداء من يوم الأربعاء الموافق التاسع من شباط الحالي». واضافت ان «الترشيح سيستمر لمدة ٣ أيام».

وفي أول رد فعل على القرار، أعلن النائب باسم خشان تقديمه طعنا لدى المحكمة الاتحادية العليا في قرار هيئة رئاسة مجلس النواب المتضمن فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مرة اخرى.

وقال خشان في بيان: ان القرار «يخالف المادتين (٥٩/ثانيا) و(٧٢/ثانيا/ب) من الدستور والمادة (٢) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وطلبت من المحكمة اصدار أمر ولائي لإيقاف كل الإجراءات المترتبة على هذا القرار».

وأضاف «كما قدمت طعنا في قرار امتناع هيئة رئاسة مجلس النواب عن الدعوة الى انعقاد المجلس في آخر أيام المدة الدستورية الحتمية لانتخاب رئيس مجلس النواب، ٨/٢/٢٠٢٢، ولا في أي يوم آخر».

ولفت الى انه «أشار الى قرار المحكمة الاتحادية رقم (٥١/اتحادية/٢٠١٠) الذي ارى إنه ينطوي على مخالفة جسيمة لأنه يمكن الرئيس والحكومة من الإستمرار في ممارسة مهامهم لأربع سنوات، إذا تمسك ثلث اعضاء المجلس بمقاطعة الجلسات».

إعادة الترشيح.. خرق وتجاوز على الدستور

وفي هذا السياق يقول غسان ابو رغيف أمين عام حركة بداية لـ(المسرى) إن "فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مرة ثانية وإعطاء مهلة ثلاثة أيام لمن يريد الترشح للمنصب، هو تجاوز على الدستور، وبالتالي كان من المفترض أن تؤجل الجلسة لحين اختيار رئيس الجمهورية، هذا أول خرق لرئاسة البرلمان"، مبيناً أن "مقاطعات الكتل السياسية للجلسة الثانية للبرلمان كانت مقصودة من قبل دعاة الأغلبية، لكي تعطى فرصة أخرى للحزب الديمقرطي من أن يرشح بديلاً عن هوشيار زيباري للمنصب، بعد أن استبعدته المحكمة الاتحادية، أوالعكس، من أن يتم البت في قضيته وفق القرار الولائي قبل انقضاء مهلة الثلاثة أيام، ويتم ترشيحه مرة أخرى".

وتساءل أبو رغيف عن دور الأغلبية هنا، وهو هل توجد لديهم القدرة على تحقيق المسارلـ ٢٢٦ نائباً، حتى يتم التصويت على رئيس الجمهورية، ومن ثم تشكيل الحكومة؟، موضحاً أن " الكتل السياسية عليها أن تتفق على اختيار رئيس للجمهورية، ولاحقاً رئيس الوزراء"، لافتاً إلى أن "موضوع رئاسة الوزراء متعلق برئاسة الجمهورية، لذلك هذا الإقصاء والاستبعاد للإطار التنسيقي والإتحاد الوطني الكردستاني وبعض المستقلين تكون نتيجتها تهميش طرف دون آخر من قبل تلك الأغلبية، ليمضون فيما بعد لتشكيل الحكومة".

وأكد أبو رغيف أن "تلك الخطوة ستؤسس لخلق أزمة سياسية خانقة في النظام السياسي في البلاد، لذلك نحتاج إلى التفاهمات الحقيقية والابتعاد عن المصالح الشخصية، والاهتمام بالدرجة الاساس بمصالح الشعب العراقي".

منح فرصة لـ«الديمقراطي» لترشيح بديل عن زيباري

لكن مصادر سياسية في بغداد، أحدها قيادي في تحالف «قوى الدولة»، بزعامة عمار الحكيم، قالت، لـ«العربي الجديد»، إن الخطوة محاولة من قبل رئاسة البرلمان لمنح الحزب الديمقراطي الكردستاني فرصة ترشيح شخص آخر، غير زيباري للمنصب في حال تم استبعاده مرة أخرى.

وبحسب القيادي فإن لدى الحزب الكردستاني أسماء أخرى قد يدفع بها غير زيباري، ضمن مسعى كسب جولة الصراع الجديدة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يصر على ترشيح برهم صالح لولاية ثانية.

في السياق نفسه، قالت عضو ائتلاف «النصر»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، النائب راقية الخزعلي، لـ«العربي الجديد»، إن «القرار متوقع، ويهدف الى ترشيح شخصية بديلة لمرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري».

وأوضحت أن «الحزب يتوقع صدور قرار قضائي يمنع زيباري من الترشيح بشكل نهائي، ولهذا هي تريد الدفع بشخصية أخرى حزبية كبديل عن زيباري».

وبينت الخزعلي أن «ترشيح أي شخصية بديلة لهوشيار زيباري من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، يتطلب التوافق عليه مع القوى السياسية كافة، وليس مع الكتلة الصدرية وتحالف السيادة فقط. فهناك قوى لديها الثلث المعطل، وهي تتكون من الإطار التنسيقي والاتحاد الوطني. ولهذا فإن الاتفاق يجب أن يشمل كل القوى السياسية، وليس قوى محددة».

«ليس من صلاحية رئاسة البرلمان اتخاذ قرار كهذا»

في المقابل، وصف عضو الهيئة السياسية في تحالف «الفتح» علي الفتلاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، قرار البرلمان بفتح باب الترشيح مجدداً بأنه «مخالف للدستور».

ولفت إلى أنه «ليس من صلاحية رئاسة البرلمان اتخاذ قرار كهذا، وربما نتجه إلى الطعن فيه أمام المحكمة الاتحادية كونه غير دستوري، ويحمل أهدافاً سياسية».

وأضاف: «لهذا ستكون هناك ردود أفعال سياسية عليه، وربما يلغى هذا القرار من قبل المحكمة الاتحادية، إذا ما وصل إليها طعن حول إعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية».

واعتبر أن «القرار غامض، فهو لم يبين مصير المرشحين السابقين، وهل هؤلاء المرشحون الجدد، سيضافون إلى المرشحين السابقين، أم سيكونون المرشحين وحدهم، ويلغي ترشيح السابقين».

علي الفتلاوي: ربما نتجه للطعن بالقرار أمام المحكمة الاتحادية

سابقة غير معهودة في العراق

الخبير في الشأن القانوني العراقي أمير الدعمي وصف، في حديث مع «العربي الجديد»، قرار البرلمان بإعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بأنه «طعن في الدستور وسابقة غير معهودة».

وأضاف الدعمي: «يمكن الطعن في القرار لدى المحكمة الاتحادية كونه خرقا دستوريا فاضحا. لكن لا نعرف ما هو رأي المحكمة الاتحادية العليا بقرار كهذا، وربما يكون رأي المحكمة يتوافق مع رأي الأعراف والتوافقات السياسية».

جمال كوجر: الدستور لم يوضح الخطوة التالية

واكد عضو مجلس النواب عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني جمال كوجر ان الدستور لم يوضح الخطوة التالية لتجاوز مدة الشهر دون انتخاب رئيس الجمهورية.

وقال للوكالة الوطنية العراقية للانباء /نينا/: حسب المادة ٧٢ يفتح باب الترشيح خلال ٣ ايام ثم خلال شهر يتم انتخاب المرشح لمنصب رئيس الجمهورية.

واضاف كوجر ان الدستور لم يوضح ان تم تجاوز المدة وكذلك قانون رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ٢٠١٢ بمواده لايذكر في تفاصيله ان تم تجاوز المدة ماذا سيحصل.

رئيس الجمهورية يخاطب المحكمة الاتحادية بخصوص الفراغ الدستوري

الى ذلك، خاطب رئيس الجمهورية، برهم صالح، الثلاثاء، المحكمة الاتحادية العليا، بشأن الفراغ الدستوري.

وجاء في وثيقة تحمل توقيع صالح، إنه "نظراً لاستكمال مجلس النواب في دورته الخامسة متطلبات المادتين ٥٤، ٥٥ من الدستور، وعدم استكمال متطلبات المادة ٧٠ من الدستور الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني الذي حددته محكمتكم بموجب قراريها المرقمين (٧ وموحدتها ٩ و ١٠/اتحادية/٢٠٢٢) و

(١٦/اتحادية/ ٢٠٢٢) في ٣ شباط ٢٠٢٢، في جلسة ٧ شباط ٢٠٢٢".

وأضاف، "نرجو من محكمتكم تفسير المادة (٧٢/ثانياً) حيث لم يعالج النص حالة عدم تمكن المجلس من إنجاز المطلب الدستوري الوارد في الفقرة (ثانياً) أعلاه والتعامل مع الحالة فيما يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لمهامه تجنباً لحدوث فراغ دستوري، ولحين استكمال متطلبات المادة ٧٠ من الدستور".

كتلة الاتحاد الوطني تنتخب هيئتها الرئاسية

وانتخبت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب رئيسا لها ونائبا ومقررا ومتحدثا باسم الكتلة.

وقالت المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني سوزان منصور في حديث لـ PUKmedia، ان اعضاء كتلة الاتحاد الوطني انتخبوا النائب هريم كمال آغا رئيسا للكتلة وملا كريم شكور نائبا له، كما انتخبوا كاروان يارويس مقررا للكتلة وسوزان منصور متحدثا باسم الكتلة.

الحزب الديمقراطي:القرار ليس دستوريا ولاقانونيا

الى ذلك، حددت المحكمة الاتحادية، الأحد المقبل موعداً لمرافعة الدعوى ضد قبول انتخاب هوشيار زيباري لمنصب رئاسة الجمهورية.

وذكر بيان مقتضب للمحكمة الاتحادية، (٩ شباط ٢٠٢٢)، إن «المحكمة الاتحادية العليا حددت الأحد المقبل ١٣ شباط موعداً للمرافعة بشأن الدعوى المقامة ضد قبول ترشيح هوشيار زيباري والمرقمة (١٧ اتحادية)».

من جهتها أكّدت رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الأربعاء، تمسك الحزب بهوشيار زيباري مرشحاً وحيداً لرئاسة الجمهورية مؤكدة ان اعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ليس دستوريا ولاقانونيا.

وقالت فيان في تصريح لموقع الحزب، «نحن متأكدون من براءة مرشحنا وقرار المحكمة».

يأتي ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه وسائل محلية والكردية أن الحزب الديمقراطي الكردستاني سيسحب هوشيار زيباري، ليقدم فؤاد حسين، المرشح الآن لمنصب وزير الخارجية.

وقالت صبري، إنّ «القرار المؤقت الذي اتخذته المحكمة الاتحادية فيما يتعلق بترشيح هوشيار زيباري سيتم رفعه». وأضافت «إننا متأكدون من أن مرشح الحزب الديمقراطي ليس لديه مشاكل قانونية، وأن ما تعرض له إجراء سياسي، ومن ثم فان المحكمة ستحل الأمر».

وأكّدت رئيسة الكتلة، أنّ « هوشيار زيباري هو المرشح الوحيد لمنصب رئيس العراق ومازال في السباق على منصب الرئيس».

الصدر عقب استقباله قاآني: حكومة أغلبية وطنية لا شرقية ولا غربية

هذا وشدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر على خياره بحكومة «اغلبية وطنية لاشرقية ولاغربية»، عقب استقباله مساء اليوم قائد الحرس الثوري الإيراني اسماعيل قاآني.

وقبل ساعة من تغريدته هذه، استقبل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قائد فيلق القدس اسماعيل قاآني في

الحنانة بالنجف.

وذكر المكتب الخاص للصدر في بيان مقتضب الثلاثاء، أن «سماحة القائد السيد مقتدى الصدر يستقبل الحاج إسماعيل قاآني في الحنانة».

التحالف الثلاثي كسر الأعراف

أما الخبير الستراتيجي كاظم الحاج، فيقول لـ(المسرى)، إن "التحالف الثلاثي للكتلة الصدرية والحزب الديمقراطي وتحالف ما يسمى بالسيادة فاجأ القوى السياسية بكسر الأعراف السياسية التي سارت عليها العملية السياسية منذ ٢٠٠٦ إلى الآن، وذلك على مستوى حصص المكونات، ومن ثم داخل المكون نفسه، وخير مثال المكون الكردي، حيث كما هو معروف أن رئاسة الجمهورية هو من حصة ذلك المكون وتحديداً الإتحاد الوطني الكردستاني، ورئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي، وهو عرف سائر، وكذلك اتفاق السنة مع جزء من الكرد على عزل بعض من الشيعة، هو أيضا كسر لهذه الأعراف"، منوهاً إلى أن " قرار المحكمة الإتحادية الأخير الذي خص نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، كان بحد ذاته عاملاً مؤثراً وكبيراً في تغيير القوى السياسية لسلوكها بعد القرار، وذلك على مستوى قدرتها على تمرير مرشحها لمنصب رئاسة الجمهورية، تنفيذاً للاتفاقات التي حصلت بين التحالف الثلاثي".

وأوضح الحاج أن "مقاطعة التحالف الثلاثي للجلسة الثانية للبرلمان، يعطينا مؤشراً على هشاشة هذا التحالف، فضلاً عن أن التوقيتات الدستورية أصبحت شماعة ممكن أن تعتمد عليها القوى السياسية أو ممكن أن تتخطاها تلك القوى إذا تقاطعت مع مصالحها"، منوها أن "المرحلة القادمة ستختلف تماما عن سابقتها على مستوى التحالفات، الإتحاد الوطني واضح في موقفه الثابت والمبدئي فيما يخص التحالف مع الشيعة وتحديداً الإطار التنسيقي وكذلك ثابت في عدم الذهاب مع طرف أو جزء من المكون الشيعي دون الطرف الآخر، وهذا بحق موقف مبدئي منذ أيام الرئيس الراحل مام جلال، وايضا سيكون حاضراً على مستوى التفاهمات بينه وبين الإطار، وفي المقابل الإطار ايضاً أعطى كلمته للإتحاد الوطني بالتصويت لمرشحه ".

تحالف السيادة يدعم الكاظمي لولايةٍ ثانية

هذا وأعلن تحالف السيادة العراقي السني الثلاثاء دعمه للكاظمي الى ولاية ثانية.. فيما فتح البرلمان مرة اخرى باب الترشيح لرئاسة الجمهورية بدءا من الغد.

وقال رئيس تحالف السيادة السني خميس الخنجر، ان قيادة التحالف عقدت اجتماعا مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي حيث تم بحث «مجمل أوضاع البلاد، وضرورة ترصين العمل الأمني والعسكري لمواجهة التهديدات الإرهابية الأخيرة».

وقال الخنجر في تغريدة على «تويتر»، ان النقاش شمل ايضا «وبنفس الدرجة وقف الاستهدافات السياسية التي تلتقي مع الإرهاب في نفس الأهداف السيئة» في اشارة الى التفجيرات التي شهدتها مقرات احزاب سنية وكردية وشخصيات فيها مؤخرا.

ويضم تحالف السيادة تحالفي عزم برآسة الخنجر وتحالف تقدم بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي اضافة

الى قوى وشخصيات سنية أخرى.

وعقب الاجتماع اكد النائب مشعان الجبوري القيادي في تحالف السيادة، أن التحالف يدعم بقاء رئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي في منصبه لولاية الثانية.

وقال الجبوري في تغريدة على «تويتر» تابعتها «ايلاف» انه كان «وعدد من نواب تحالف السيادة الى جانب زعيم التحالف خميس الخنجر عند استقبال دولة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي واقطاب مكتبه». وشدد بالقول «يمكنني ان اؤكد ان تحالف السيادة سيدعم تولي الرئيس مصطفى الكاظمي لولاية ثانية اذا ما تم تكليفه من قبل كتلة التيار الصدري لتشكيل الحكومة الجديدة».

نصر الله: نستطيع تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية العراقية

أكد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله، انه يستطيع لعب دور في تقريب وجهات النظر وجمع الكلمة في معالجة الأزمات بالعراق. جاء ذلك في مقابلة تلفزيونية اجراها الأمين العام لحزب الله مع قناة العالم الايرانية، الثلاثاء.

وقال حسن نصرالله، إن حزب الله يلعب في العراق دوراً في تقريب وجهات النظر وجمع الكلمة في معالجة الأزمات.

وعن سيناريوهات خروج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، وكون نصرالله و»محور المقاومة» معنيين بالأمر لإعلانهم أنه يجب أن تخرج القوات الأمريكية جميعها من المنطقة، قال نصرالله إن «هذا الموقف يتخذه العراقيون».

وبين أمين عام حزب الله اللبناني أن العراقيين هم من «يتخذون الموقف وهم يمارسونه»، مشيراً إلى أنه بعد مقتل سليماني والمهندس «خرجت تظاهرة مليونية في بغداد طالبت بخروج القوات الأجنبية ومجلس النواب العراقي أخذ قراره، والحكومة العراقية كانت معنية بأن تتابع هذا القرار».

وشدد نصرالله على أن «مجلس النواب العراقي الحالي، الحكومة الجديدة، الحكومة الحالية، الشعب العراقي، وفصائل المقاومة هم معنيون، هذا قرارهم وهم معنيون بمتابعة هذا القرار، وهم لم يتركوا هذا الامر».

نصر الله قال: قرار خروج القوات الأمريكية من العراق هو قرار حاسم بالنسبة للعراقيين والشعب العراقي، وبأي طريقة يريدون أن يمارسوه».

وفيما يتعلّق بدور حزب الله في حل الخلافات بين الأطراف العراقية، قال نصرالله: «نتيجة صداقاتنا وعلاقاتنا القديمة، يعني قبل العام ٢٠٠٠ وبعد عام الـ٢٠٠٠ وبعد سقوط النظام بالعراق وفي الوضع الحالي، نحن لدينا علاقات واسعة وصداقات قوية مع الكثير من القوى السياسية والشخصيات والمرجعيات». وأشار إلى أنه «يطلب منا أحياناً، حيث نستطيع أن نساعد في تقريب وجهات النظر، في جمع الكلمة، في معالجة الأزمات. نحن نلعب دوراً بهذه الحدود فقط».

الكاظمي: لا تسامح مع من يتجاوز على الدولة ومؤسساتها

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

رفض رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بشدة الأربعاء، محاولات إشراك العراق في صراعات الخارج محذراً من أن ذلك سيجر المنطقة بأكملها إلى الفوضى.

وفي كلمة خلال اجتماع الكاظمي القائد العام للقوات المسلحة مع قيادات الأجهزة الأمنية في محافظة ميسان التي وصلها رفقة وزيري الدفاع جمعة عناد والداخلية عثمان الغانمي، قدم في بدايتها التعازي إلى ذوي المغدورين القاضي أحمد فيصل الساعدي وضابط الشرطة حسام العلياوي اللذين اغتيلا قبل أيام منوهاً بالقول «نمرّ اليوم في ظروفٍ سياسيّة معقّدة جداً.. هذه المرحلة مفصليّة ومهمة، ولا يجوز لأحدٍ استغلال هذه الظروف لإشاعة الفوضى».

وشدد على جميع القوى دون استثناء، الأمنية والسياسية، والاجتماعيّة، بضرورة التحرّك السريع وتحمّل مسؤوليّاتها.. وقال إنّ «الفوضى لا ترحم أحداً، والجميع سيدفع الثمن، فعلينا أن نعمل معاً، ونتعاون لنصل إلى النتائج المرجوّة».

وأضاف الكاظمي قائلاً «نحن اليوم هنا في محافظة ميسان لنقول للمجرمين: ستنالون العقاب القاسي، ولا يعتقد أحد أن بإمكانه أن يعلو فوق القانون، أو يسعى إلى إشاعة الفوضى دون محاسبة».. موضحاً «اتخذنا إجراءاتٍ سريعة لمعالجة التداعيات الأمنية ووجهنا بتشكيل قيادة جديدة لعمليات ميسان، وسنعمل على إعادة وضع الخطة الأمنية لمعالجة الخروقات الحاصلة فيها».

وأكّد قائلاً «سأتابع شخصياً وضع المحافظة مع القيادة الأمنية المشتركة يوماً بيوم، وسيتم اعتقال جميع المجرمين وتسليمهم إلى القضاء، وإنزال أشد العقوبات بهم.. لا أحد فوق القانون، وليس مسموحاً لأحد أن يتجاوز الدولة ومؤسساتها».

وتعهّد الكاظمي بتقديم كل الدعم للقضاء في ميسان وللأجهزة الأمنية، وكل ما تحتاجه القوات الأمنية من أجل استتباب الأمن وتنفيذ القانون.

وأضاف أنّ على المواطنين مساعدة القوات الأمنية والتعاون معها.. وناشد أبناء العشائرنا بأن لا يسمحوا للبعض ممن يسول له هواه أن يجرّهم إلى العصبيّة، والاصطفافات الخارجة بعيداً عن إطار الدولة.

وأشار إلى ضرورة الالتفات إلى عدة أمور ومنها «رفضنا القطعي لاستثمار البعض للمشهد السياسي المحلّي، وتحويل البلاد إلى ساحة لتصفية حسابات تتعدى أحياناً حدود الوطن.. فالعراق لن يكون ساحة لتصفية الحسابات، وعقارب الساعة لن تعود إلى الوراء».

ونوّه رئيس الوزراء إلى أن استقرار العراق يعني استقرار المنطقة، والفوضى في العراق تعني تمدّدها في المنطقة، ولا أحد يرغب في ذلك. وأشار إلى أنّ جرّ المشكلات إلى الداخل العراقي أو افتعالها في محافظة هنا أو هناك، أو إشراك

العراق بمشكلات الخارج أمرٌ مرفوض جملةً وتفصيلاً».

وحذر الكاظمي من زجّ العراق في هذا الظرف الدقيق في أي مواجهات مماثلة، داخلية كانت أو خارجية قائلاً أن ذلك لا يعود بالنفع بل الضرر علينا جميعاً».

حماية الأسرة القضائية

ثم اجتمع الكاظمي مع رئيس محكمة استئناف ميسان القاضي حيدر حنون زاير، حيث شدّد على استقلالية عمل الهيئات القضائية وأشاد بشجاعتها في التصدي لقضايا الجريمة المنظمة، وكل ما يعكّر السلم الأهلي.

وقدّم تعازيه إلى الأسرة القضائية باستشهاد القاضي أحمد فيصل الساعدي، وجدّد تأكيده على تقديم الحماية الأمنية لها، وكلّ ما يسهل عمل القضاء المستقل، ويسهم في فرض كلمة القانون، وتقديم المجرمين إلى العدالة كما قال مكتبه الإعلامي.

ويزور عائلة الشهيد القاضي أحمد فيصل

وزار رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، عائلة الشهيد البطل القاضي أحمد فيصل الساعدي في محافظة ميسان، مقدماً لهم أحرّ تعازيه ومواساته.

وأشاد الكاظمي بشجاعة القاضي الشهيد، وتصديه للجريمة المنظمة، ودوره الكبير في ملاحقة عصابات المخدرات داخل المحافظة، وأكد أن دم الشهيد البطل لن يذهب سدى، وتجري الآن متابعة خيوط الجريمة البشعة من قبل الأجهزة الأمنية، وتعهّد بالوصول إلى المنفذين وإنزال أشد القصاص بهم.

ووجّه الكاظمي الجهات المعنية بتوفير الحماية لعائلة القاضي الشهيد، ومتابعة احتياجاتها، وإنجاز كامل حقوقها التقاعدية وتلبية كل متطلباتها.

جلسة مجلس الوزراء

من جهة أخرى ترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، الجلسة الاعتيادية السادسة لمجلس الوزراء، جرى خلالها مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وإصدار القرارات والتوصيات بشأنها.

واستعرض رئيس مجلس الوزراء الأوضاع العامة في البلاد، والتحديات الكبيرة التي تواجه البلد خلال المرحلة الراهنة، وضرورة بذل أقصى الجهود لمواجهتها، ومواصلة تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، ومتابعة الملفات المهمة في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والخدمية التي ترتبط بشكل مباشر بحياة الناس، ومصالح البلد.

وجدّد الكاظمي تقديم التعازي لعائلتي الشهيد القاضي أحمد فيصل الساعدي، والشهيد الرائد حسام العلياوي اللذين تم اغتيالهما على يد العصابات الإجرامية في محافظة ميسان.

وأكد أن الحكومة قد اتخذت إجراءات سريعة لمعالجة التداعيات، وشكلت قيادة عمليات ميسان، وأوضح أنه يتابع شخصياً مع القيادات الأمنية في المحافظة تنفيذ الخطط الأمنية الخاصة ببسط الأمن، والقانون، وفرض هيبة الدولة، وملاحقة عصابات الجريمة المنظمة، متوعداً بالقصاص من المجرمين، ومحاسبة كل من يعمل على العبث بأمن المحافظة واستقرارها، وشدد على رفض أي شكل من اشكال التجاوز على الدولة ومؤسساتها.

وجرى خلال الجلسة استعراض التقرير الوبائي، والإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، ومستجدات عمل لجنة تعزيز الإجراءات الحكومية في مجالات الوقاية، والسيطرة الصحية التوعوية؛ للحد من انتشار الفيروس، وجهود وزارة الصحة في احتواء الأعداد المتزايدة للإصابات، وتوفير كل المستلزمات المطلوبة في جميع المستشفيات، إلى جانب الاستمرار في تأمين اللقاحات للمواطنين.

وبعد أن ناقش مجلس الوزراء الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، أصدر عددا من القرارات.

محمد عبد الجبار الشبوط:

تفسير الدستور العراقي

تختص المحكمة الاتحادية العليا، بموجب المادة ٩٣/ ثانيا من الدستور بـ»تفسير نصوص الدستور». والتفسير هو البيان. وحسب لسان العرب هو «كشف المُغَطّى» و»كَشف المُراد عن اللفظ المُشْكل». والغطاء المانع من فهم النص اما غموض في النص ذاته، او قصور في قابلية المتلقي على الفهم.

وقد تكررت حالات لجوء الطبقة السياسية الى المحكمة الاتحادية لتفسير نصوص من الدستور بعد ان يختلف السياسيون في فهم مرادها. وبالعودة الى النصوص التي طلب السياسيون من المحكمة الاتحادية تفسيرها يتضح ان الارجح في عدم الفهم ليس الغموض في النص وانما القصور في الفهم.

وعلى سبيل المثال فان اخر حالات لجوء السياسيين الى المحكمة الاتحادية تعلقت بتفسير المادة (٧٠/ اولا) التي تقول: «ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، بأغلبية ثلثي عدد اعضائه.». ونقطة عدم الفهم هنا كانت في حساب نصاب الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وهل تنطبق عليها المادة المادة (٥٩/ اولا) التي تقول: «يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.» واختلف السياسيون في العدد المطلوب لانعقاد النصاب في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

والواضح من نصوص الدستور وضوحا لا يستلزم العودة الى المحكمة الاتحادية هو ان الدستور يميز بين القاعدة العامة لانعقاد النصاب وبين حالات خاصة. ففي حالة القاعدة العامة ينعقد النصاب «بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه»، وهذا يعني نصف العدد الكلي للاعضاء زائد واحد. فاذا كان العدد الكلي للاعضاء هو ٣٢٩ فان النصاب في الحالات العامة يتحقق بحضور ١٦٦ نائبا. وهذا ينطبق على كل جلسات مجلس النواب ماعدا تلك التي استثناها الدستور. ومن هذه الحالات المستثناة جلسة انتخاب رئيس الجمهورية. فقد نص الدستور كما مر في المادة ٧٠ على ان انتخاب رئيس الجمهورية يتم «باغلبية ثلثي عدد اعضائه»، اي ٢٢٠ صوتا.

ولما كان القرار يتطلب موافقة هذا العدد من النواب، فان حضور هذا العدد في هذه الجلسة الخاصة اصبح لازما، و هذا هو نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية. والامر واضح ولا يحتاج الى الذهاب الى المحكمة الاتحادية.

والانكى من ذلك ان بعض المحللين ربط هذا العدد بالمادة (٧٦/ اولا) التي تقول: «يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء»، وقالوا ان «الكتلة النيابية الاكثر عددا» يجب ان تتألف من ٢٢٠ نائبا. وهذا غير صحيح ولا يوجد ربط بين العدد المطلوب للكتلة النيابية الاكثر عددا وبين العدد المطلوب لانتخاب رئيس الجمهورية. فنحن نحتاج الى «الكتلة النيابية الاكثر عددا» لغرض تحديد من له حق ترشيح رئيس الوزراء، ولا نحتاج اليها في ترشيح رئيس الجمهورية الذي هو حسب الدستور ترشيح فردي، بمعنى انه يستطيع اي فرد ان يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، فيما لا يمكن ذلك بالنسبة لمنصب رئيس مجلس الوزراء.

> **تشكيل الكتلة النيابية الاكثر عددا يمكن ان يتم في اي وقت**

ويذكرني هذا بالخلاف الذي نشأ بين السياسيين في عام ٢٠١٠ حول معنى عبارة «الكتلة النيابية الاكثر عددا». فالذي يفهمه القاريء من هذه العبارة انها تشير الى «الكتلة» المتشكلة في مجلس النواب، بعد اعلان نتائج الانتخابات، وليس «القائمة الانتخابية»، لأن المشرّع لو كان يقصد الثانية لذكرها بالاسم، لكنه ارتأى الانتقال الى مفردة اخرى لارادة معنى جديد مغاير. وبعد ان حكمت المحكمة الاتحادية بتفسير هذه العبارة بانها الكتلة المتشكلة بعد الانتخابات، اختلف السياسيون في زمان التشكيل والية الاشهار.

والواضح ان زمان التشكيل هو بعد اداء المرشحين الفائزين القسم، لانهم بدون اداء القسم لا يتحولون الى نواب، بدليل انه لا تصرف لهم المستحقات المالية ما لم يؤدوا القسم.

وتشكيل الكتلة النيابية الاكثر عددا يمكن ان يتم في اي وقت. فهذه حالة متحركة ولا معنى لربطها بالجلسة الاولى، ولا معنى للنقاش والخلاف حول ذلك، لان «الكتلة النيابية الاكثر عددا» حالة موضوعية قابلة للتحول في مجلس النواب.

* شبكة النبأ المعلوماتية.

قـــرار
مجلـــس النـــواب
رقـــم (٤) لسنـــة ٢٠٢٢

نظر الانتهاء المدة الدستوريـــة المحـــددة لانتخـــاب رئيـــس الجمهوريـــة
بموجب المادة (٧٢/ ثانيا/ ب) من الدستور دون انتخابه ، واستنادا لأحكام
قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢.
قررت رئاسة مجلس النواب ما يأتي:
فتح بـاب الترشـح لمنصب رئيـس الجمهوريـــة ابتـداءً من يـــوم الأربـــعاء
الموافق ٢٠٢٢/٢/٩ ولمدة (٣) ثلاثة أيام.

محمـد الحلبـوسـي
رئيـس مجلـس النـــواب
/ رجـب/ ١٤٤٣ هـ
/ شبـاط / ٢٠٢٢ م

أ.د. غازي فيصل:

قرار مجلس النواب بشأن اعادة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

اصدرت رئاسة مجلس النواب القرار المذكور والذي قضت فيه بأعادة عملية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية كرة اخرى متكئة على احكام قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨ لسنة٢٠١٢ ، وبشأنه نسوق الملاحظات الآتية:

(١)نصت المادة(٣/اولا) من قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية المشار اليه على ان ((يقدم الراغبون بالترشيح ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة(١)من القانون طلباتهم التحريرية مشفوعة بالوثائق الرسمية التي تثبت توافر تلك الشروط فيهم مع سيرهم الذاتية الى رئاسة مجلس النواب خلال موعد اقصاه ثلاثة ايام من بدأ الاعلان عن التقديم)) والذي يستبان من النص المذكور كالشمس وضحاها ان الموعد المضروب حتمي فهو غير قابل للتمديد ولا يجوز اعادته مرة اخرى.

(٢) لايوجد ارتباط بل انفصام بين عملية الترشيح وبين عقد جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية وان كانت الاولى ممهدة للثاني،فاذا تعذر عقد الجلسة المذكورة لعدم تحقق النصاب وهو امر متوقع، ولان المدة التي حددها الدستور تنظيمية وليست حتمية فان ذلك لايؤثر قطعا على عملية الترشيح، ولا يسلب من المرشحين الذين توافرت فيهم الشروط القانونية حقا .

(٣) بما ان قرار مجلس النواب المذكور في اعلاه قرار تشريعي فأنه يتقبل الطعن فيه امام المحكمة الاتحادية العليا استنادا الى احكام المادة(٩٣/ثالثا) من الدستور والمادة(٤/ثالثا) من قانون المحكمة لسنة ٢٠٠٥ المعدل والنظام الداخلي لها وطلب الغائه لارتطامه باحكام القانون.

بناء على ما تقدم فأن المقتضى من مجلس النواب ان يحدد موعدا جديدا لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية لتجري العملية الانتخابية بين المرشحين الذي استوفوا الشروط القانونية حتى لاتتعطل العملية السياسية في البلد وتتشكل بقية المؤسسات الدستورية بأقرب وقت فتنطلق الدورة البرلمانية الجديدة على بركة الله فتحقق للشعب ما يصبوا اليه فلقد نفد صبره الجميل ولم يبق له الا فرج الله وعساه ان يكون اقرب من لمح البصر .

*المستشار القانوني لدائرة التشريع في مجلس النواب.

عبد الحسين شعبان:

حكومة العراق المقبلة توافقية أم أغلبية.. ؟

منذ إنتهاء العملية الإنتخابية العراقية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وإعلان النتائج، دار جدل وانفتح نقاش وثار سجال بشأن الوجهة التي ستتمخّض عنها الاتفاقات والتقاطعات السياسية والتي على أساسها يتم تشكيل الحكومة، وبالتالي كيف يمكن رسم الخريطة السياسية الجديدة؟ بدأ الحوار داخل ما أطلق عليه بـ"المكونات" على الرغم من وعورته والحساسيات الخاصة بكل مجموعة، لكن السنيّة السياسية استطاعت أن تحرز تقدّماً بتوحيد مسارها واختيار شكل جديد لوحدتها بعد صراعات واتهامات دارت بين أطرافها، بدأت بما هو سياسي ووطني وانتهت بما هو شخصي وعائلي. النجاح الذي أحرزته في المقاعد الانتخابية دفع كتلتي العزم والتقدم للاتفاق على أن يكون محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان مرشّحاً عن الكتلة، ويكون خميس الخنجر رئيساً للكتلة، وهو ما حصل، حيث فاز الحلبوسي بنسبة أصوات عالية في البرلمان بتأييد من كتلة الصدر (سائرون) والحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، في حين قاطع الجلسة جزء من الشيعية السياسية والتي سمّيت لاحقاً "جماعة الإطار"، وكذلك جزء من الإثنية السياسية الكردية المتمثّلة بالاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، وهكذا تمكنت السنية السياسية الجديدة من تجاوز السنية السياسية التقليدية.

وإذا كان الخلاف قد ثار بشأن ما حصل في الجلسة الأولى للبرلمان، فإن المحكمة الاتحادية حلّت هذا الإشكال وحسمت الأمر بقرارها يوم الثلاثاء ٢٥ كانون

الثاني/يناير ٢٠٢٢، وهو قرار قانوني وفني ينبغي أن يخضع له الجميع، بردّ الدعوى واعتبار ما حصل في جلسة إفتتاح البرلمان قانونياً.

وبصدد التحالفات الشيعية – الشيعية، فقد برزت إلى السطح محاولات اتخذت عنوان إحياء ما سمّي بـ"البيت الشيعي" الذي تصدّع على نحو كبير، وكان أحمد الجلبي هو من دعا لتأسيسه لتكريس نظام المحاصصة والغنائم والزبائنية، واستمر الحال على ما هو عليه بين شدّ وحل حتى برز في الساحة دور السيد مقتدى الصدر الذي دعا إلى أغلبية سياسية بعد فشل حكومات التوافق جميعها منذ العام ٢٠٠٣ ولحدّ الآن، سواءً التي تشكّلت بعد الاحتلال الأمريكي مباشرةً أو بعد الانتخابات التي جرت في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨، خصوصاً وهو الحائز على أكبر نسبة من المقاعد في البرلمان (٧٣ مقعداً)، حيث تشبّث بدور الكتلة الأكبر في تشكيل الحكومة ودعا من لا يؤمن بحكومة الأغلبية الوطنية (كما يطلق عليها) إلى الانتقال إلى المعارضة.

> **ينبغي على المرشح أن يكون مقبولا إيرانيا وأمريكيا**

ومهّد الصدر قبل الانتخابات إلى اتفاقات أولية مع مسعود البارزاني (رئيس حدك) ومجموعة الحلبوسي (تقدم)، إضافة إلى انحياز كتل صغيرة وبعض المستقلين إلى جانبه، وهو ما يدعوه للتمسّك بفكرة الأغلبية السياسية. ودخل الصدر في حوارات حركية مكوكية مع الإطار الذي ضمّ كتلة نوري المالكي (دولة القانون) وهادي العامري (كتلة الفتح) وحيدر العبادي (كتلة النصر) وكتلة السيد عمار الحكيم، إضافة إلى جماعات من الحشد الشعبي أو قريبة منه عملت في كتلة الإطار الشيعية، لكن الخلاف ما يزال مستمراً حول فكرتين أساسيتين:

حكومة التوافق أم حكومة الأغلبية؟
ومن هو رئيس الوزراء؟

لأن كتلة الإطار ترفض على نحو قاطع استمرار مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، في حين أن الصدر يمكن أن يقبل به أو يستبدله في حال الاتفاق بشأن حكومة الأغلبية، والأمر عائد إلى توافقاته مع حدك ومع العزم والتقدم. كتلة التحالف الكردستاني التي يعتبر ركنها الأساسي (حدك) حصلت على أعلى الأصوات كردستانياً، وهي الكتلة الأكبر في الإقليم، هي الأخرى تصدّعت، فـ "أوك" رشّح برهم صالح لكي يستمرّ بمنصبه رئيساً للجمهورية، في حين أن (حدك) اعتبر أن الترشيح من حق مسعود البارزاني حتى وإن كان لأوك، علماً بأن البارزاني لا يرغب باستمرار برهم صالح في منصبه، بل إنه من البداية كان ضدّ ترشيحه، ورشح منافساً له في الدورة السابقة فؤاد حسين الذي لم يحصل على العدد المطلوب كي يصبح رئيساً للجمهورية ففاز حينها برهم صالح.

وأخيراً بادر هوشيار زيباري وزير الخارجية الأسبق إلى ترشيح نفسه، لكن مفاجأة جديدة بترشيح لطيف رشيد نفسه وهو وزير سابق لرئاسة الجمهورية، ويمكن أن يكون مرشح تسوية وقد ينسحب الزيباري لتكون

المواجهة بين صالح ورشيد، وإذا ما توقّعنا استمرار التحالف الثلاثي (كتلة الصدر وحدك ويضاف إليهما عزم وتقدّم) فإن رشيد سيحصل على الأصوات المطلوبة في البرلمان، وبذلك تكون التحالفات القديمة الكردية – الكردية اتخذت مساراً آخر لا شكّ أنه يضعف التحالف الكردستاني، كذلك التحالفات الشيعية – الشيعية، حيث ستكرّس الانقسام فيما إذا استمرّ الصدر في موقفه، وهذا يقود إلى المزيد من التباعد في حين قامت السنية السياسية على التوافق بين عزم وتقدم، وبرزت ككتلة مؤثّرة ويُحسب لها حساب لدى الطرفين الكردي والشيعي. اختيار رئيس الوزراء المعضلة الأساسية هي اختيار رئيس الوزراء، فعدا الكاظمي ليس هناك مرشّحاً مطروحاً على الساحة من جانب السيد الصدر، حتى وإن تردّدت أسماء بعض الشخصيات، لكن الحسم يتمّ بعد قطع الأمل بشأن توافق شيعي – شيعي، حينها سيتم الاختيار مع ملاحظة لرأي حدك والسنية السياسية (عزم والتقدم)، ولكن الثقل الأكبر سيكون في الاختيار للسيد الصدر.

وإذا كان هذا أحد وجوه الصراع، فهناك وجه آخر إقليمي ودولي، إذْ ينبغي على المرشح أن يكون مقبولاً إيرانياً وأمريكياً، ففي جميع الوزارات التي تم تشكيلها كان هذا الشرط حاضراً، بل معلناً أحياناً ولا يخفيه الفرقاء، لأن العراق منذ العام ٢٠٠٣ واقع بين محورين متصارعين ومتوافقين، هما إيران وأمريكا، تختلف مصالحهما وتلتقي في نقاط محدّدة، لعلّ أهمها هو أن يبقى العراق ساحة لهما يلعبان بها حسب ما يروق لهما، فتارة يتّفقان وأخرى يختلفان، سواء حصل الأمر في فيينا أو على الملف النووي أو دخل الحوثيون فيها أو كان لسوريا ولبنان ثقلاً في المعادلة، مثلما من جهة أخرى هناك وزنٌ مؤثر لدول الخليج، ولا سيّما السعودية وقطر والإمارات وتركيا بحضورها أو غيابها، لكن ما هو معلوم هو أن الحسم يتم بينهما على اختيار رئيس الوزراء بتراضٍ من جانب القوى المشاركة في العملية السياسية، ويقال عنه عبر مرجعية السيد السيستاني، التي لها هي الأخرى رأي نافذ فيما حصل، خصوصاً عند عدم توافق الفرقاء من الشيعية السياسية.

> **المواطن العراقي يريد حكومة لا تميز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم**

هل هذا هو الهمّ الحقيقي للناس؟

يعاني العراقيون منذ ١٩ عاماً من انعدام الأمن أو من اختراقاته العديدة آخرها مجزرة ديالى، ناهيك عن معضلة الكهرباء المعتّقة، على الرغم من أن ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار قد صُرفت عليها دون جدوى، ويستمرّ نقص الخدمات الصحية التي زادتها انكشافاً لحد الفضيحة المدوّية ما حصل خلال اجتياح وباء كورونا، ونقص الخدمات التعليمية، حيث انحدر التعليم إلى درجة مريعة بانحطاط المستوى التعليمي، فضلاً عن نقص الخدمات البلدية وكلّ ما يتعلّق بالبنية التحتية، واستمرار تفشّي البطالة وانتشار الأمية، وتفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري وعمليات التزوير التي طالت جميع مفاصل الدولة، ناهيك عن المشاريع الوهمية والموظّفين الفضائيين "الوهميين" وانتشار السلاح والاحتكام إليه في حلّ

الخلافات السياسية، بل وقصف السفارات في المنطقة الخضراء.

كلّ ذلك يجري في ظلّ نظام يشجّع دستوره القائم على ما يسمى بالمكونات على التقاسم الوظيفي الطائفي – الإثني الذي يغطّي على مظاهر الخلل والأخطاء والعيوب والنواقص والثغرات والمثالب، لأنها جزء من الإنحيازات المسبقة بالانتماء الطائفي أو الاثني أو العشائري أو الحزبي أو غير ذلك، فالكل يدافع عن مكوّنه حتى وإن كان فاشلاً أو فاسداً، بالحق أو بالباطل.

وقد ورد مبدأ المكونات في الدستور في المقدمة (مرتان) وفي المواد ٩ و١٢ و٤٩ و١٢٥ و١٤٢، وهكذا اعتُبر المواطن جزءًا من مكوّن بدلاً من مبدأ المواطنة الحرّة المتساوية حين يُفترض في إشغال المواقع العليا في الدولة "الوطنية" و"الكفاءة"، إلاّ أن العكس هو السائد حين يُعتبر الانتساب إلى المكوّن الذي يقوم على "التبعية" و"الولاء" هو الأساس، فثمّة فروق كبيرة بين نظام يقوم على المواطنة والكفاءة وبين نظام يقوم على الزبائنية والمغانم. تلك هي معضلة العراق الحقيقية وليس في حكومة توافقية أم تشاركية أم تضامنية أم أغلبية سياسية أم أغلبية وطنية، فلا يهم المواطن من يحكم، لكنه يريده نزيهاً وكفوءًا، لا يعنيه من أي دين أو طائفة يتحدّر ولأي عشيرة أو حزب ينتمي، متديّن أو غير متديّن، لكن عليه أن يراعي مصالح الناس ويضع خدمة بلده في الصدارة، خارج دائرة الإستقطابات الإقليمية أو الدولية. المواطن العراقي يريد حكومة لا تميّز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم، بل أنها موجودة لحماية الجميع باحتكارها حق امتلاك السلاح واستخدامه، ولن يتم ذلك دون استعادة هيبة الدولة ونزع السلاح من القوى والعشائر خارجها وتحت أية مسميات، وفرض القانون على الجميع. ولعلّ تلك المعادلة ستبقى قائمة الآن وفي المستقبل إلاّ أن استمرارها دون أن ترسو على حلّ سيفجّر الشارع مجدّداً كما حصل في العام ٢٠١٩ في حركة تشرين الإحتجاجية، والتي راح ضحيّتها أكثر من ٦٠٠ شهيد ونحو ٢٠ ألف جريح دون محاسبة أو مساءلة أو أية محاكمات للقتلة أو من أوعز لهم القيام بذلك.

> **"ثمة فروق كبيرة بين نظام يقوم على المواطنة والكفاءة ونظام يقوم على الزبائنية والمغانم"**

وهكذا كان المسؤولون يتصرفون على هواهم طالما يشعرون أنه لا يوجد رادع لهم وأنهم مصونون غير مسؤولين ويستطيعون الإفلات من العقاب، في حين أن مجرّد إقامة رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون حفلةً في قصره في فترة الحجر الصحي وتجاوزاً على قواعد السلامة الصحية عرّضته لسيل من الانتقادات قد تؤدي إلى استقالته، في حين أن من هاجم النجف والفلوجة والبصرة ومدينة الصدر (الثورة) والناصرية وكربلاء والعمارة وحركة تشرين وغيرها وقتل أعداداً من المتظاهرين السلميين ما يزال خارج دائرة المساءلة.

* أكاديمي، باحث ومفكر عراقي
*موقع ١٨٠ بوست

لطفي حاتم:

الدولة العراقية وتراجع بنيتها السياسية

شكلت الدولة الوطنية محيطاً سياسيا لنمو وتطور تشكيلتها الاجتماعية بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية وعلى أساس ذلك تعتبر الدولة العراقية العامل الأساس في صيانة بنيتها الاجتماعية بعد نشوئها بإرادة استعمارية بريطانية حيث تحولت الى أداة حاضنة للتناقضات الطبقية ومساهمة في النزاعات الاجتماعية عبر سلطتها السياسية.

الأحزاب السياسية في الدولة العراقية تشكلت استجابة لتبلور مصالح طبقاتها الاجتماعية، وبهذا المعنى يمكن القول ان الدولة العراقية وتياراتها السياسية تشكلتا في وقت متقارب.

سادت الأحزاب الوطنية وتطورت في عقد الخمسينات من القرن المنصرم حيث تكلل نشاطها بقيام جبهة الاتحاد الوطني التي أشرت الى مرحلة تاريخية متميزة باعتبارها اجماعا وطنيا على تحرير الدولة العراقية من الوصايا الأجنبية.

استنادا الى هذا الرؤية التاريخية نسعى الى متابعة لوحة العراق السياسية عبر الموضوعات التالية:

أولا- السمات التاريخية لسلطة الدولة العراقية.

ثانياً-البنية الفكرية لأحزاب العراق السياسية.

ثالثاً- بناء التحالف الوطني الديمقراطي.

أولا- السمات التاريخية لسلطة الدولة العراقية.

لم تشهد الدولة العراقية منافسة انتخابية في عهودها المنصرمة الامر الذي أضفى على سلطاتها سمة ديكتاتورية حيث رفضت الطبقات الحاكمة المتمثلة بالضباط الشريفين والطبقة الكمبورادورية اعتماد الديمقراطية السياسية خشية فقدانها السلطة السياسية.

انعدام الديمقراطية السياسية تزامن وعاملين في الحياة السياسية أولهما اعتماد الحكم على اقلية طائفية بسبب عزوف الطائفة الشيعية الأكبر في المشاركة السياسية. وثانيهما ظهور الحزب الشيوعي ذات المطالب الوطنية الديمقراطية المناهضة للقوى الاستعمارية.

انعدام الديمقراطية السياسية وهيمنة الطبقات الفرعية وسم تاريخ الدولة العراقية بالإرهاب والاضطهاد السياسي الامر الذي جعل مطلب بناء الدولة العراقية على اساس الشرعية الديمقراطية مهمة سياسية تعلو على المهام الوطنية الأخرى في كل مراحل تطور تشكيلة العراق السياسية.

ثانياً– البنية الفكرية للأحزاب السياسية العراقية.

عملت الأحزاب الوطنية اليسارية منها والقومية على إعادة بناء الدولة العراقية انطلاقا من الأهداف الاستراتيجية التي اعتمدتها الأحزاب العراقية في برامجها السياسية.

–كافح اليسار الاشتراكي من اجل بناء دولة اشتراكية بعد مرحلة تاريخية جرت تسميتها بالثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الحزب الاشتراكي.

ـ التيار القومي بأصنافه المختلفة سعى الى بناء دولة الوحدة العربية رافضا معالجة الهموم الوطنية معتبرا ان استلام سلطة الدولة السياسية تشكل مرحلة في بناء دولة الوحدة العربية.

– لم يشذ التيار الإسلامي عن تفضيل الأهداف الاستراتيجية حيث كافح من اجل بناء دولة إسلامية واحدة.

ـ التجربة التاريخية المنصرمة اثبتت ان اعلاء الأهداف الاستراتيجية في الكفاح الوطني تعني الاستبداد المنظم ضد القوى الوطنية الأخرى وتخريبا للوحدة الوطنية فضلا عن هدرها للطاقات الوطنية.

– وحدانية التطور الرأسمالي وقوانينه المتسمة بالتهميش والتبعية وضعت القوى الوطنية امام مهام تشرطها الوقائع السياسية المعاشة بعيداً عن التحليق بسماء افتراضية.

– العودة الى العمل الوطني المشترك المبني على الشراكة الوطنية والاحترام تستمد موضوعاتها من العوامل التالية–

– تراجع دور الدولة السياسي بسبب تقاسم مهامها الدفاعية بين المؤسسة العسكرية الوطنية والمليشيات الحزبية المسلحة.

– ازدواجية الاضطهاد السياسي التي تقوم به الأجهزة الأمنية والمليشيات المسلحة وإشاعة الإرهاب السياسي تحت شعارات إسلامية.

–إقتسام المواقع الإدارية في الدولة بين الأجهزة الحكومية وبين قوى الأحزاب الإسلامية

– مخاطر اندلاع الصراعات الاهلية بين مليشيات الأحزاب الإسلامية.

ان العوامل المشار اليها تقود الى كثرة من المخاطر الكارثية على مستقبل الدولة العراقية أهمها:

-تفكك أجهزة الدولة السيادية وتراجع هيمنتها الوطنية.

- اتساع ساحة النزاعات الاهلية بين الطوائف السياسية المتنازعة.

-تقسيم وحدة الدولة وتوزعها على أقاليم سياسية تتحكم في ادارتها الطوائف المسلحة.

- تراجع بنية الدولة السياسية يؤدي الى سيادة الروح الحربية والأساليب الديكتاتورية في الأقاليم المتنازعة ناهيك عن انعدام فعالية الاحزاب الوطنية الامر الذي يضع الدولة وتشكيلتها الاجتماعية في اتون الصراعات الطائفية.

- ان تفكك سيادة الدولة الوطنية واقتسامها بين الطوائف المتنازعة يتجاوب ومساعي العولمة الرأسمالية الهادف الى تفكيك وحدة الدولة السياسية لغرض الحاقها بالتكتلات الدولية.

ثالثاً- بناء التحالف الوطني الديمقراطي.

- التجربة التاريخية المنصرمة أثبتت ان الدولة العراقية لا يمكن قيادتها من طرف سياسي واحد ينتهج طريق الاستقرار والتنمية الوطنية.

- مكافحة قوانين الرأسمالية المعولمة المتسمة بالتبعية والتفكك تشترط اعتماد برنامج وطني ديمقراطي قادر عن صد توجهات قوانين الرأسمالية العاملة في السياسة الدولية.

ان موضوعات البرنامج الوطني الديمقراطي الذي اراه قادرعلى تقارب القوى الوطنية وسعيها لإعادة بناء للدولة العراقية الديمقراطية يستند الى –

-- بناء تحالف وطني ديمقراطي مناهضاً للتبعية والتهميش انطلاقا من الوقائع السياسية المعاشة.

- التخلي عن الأهداف السياسية الكبرى والبرامج السياسية المناهضة للواقع الاجتماعي.

- بناء سلطة سياسية انطلاقا من الشرعية الديمقراطية المنبثقة من انتخابات وطنية عامة.

– التركيز على إعادة هيبة الدولة على مؤسساتها الأمنية – العسكرية وحل كافة التشكيلات المسلحة.

– وحدانية أجهزة الدولة الإدارية وعدم اقتسامها بين القوى الحزبية المسلحة.

- إشاعة الحرية لعمل الأحزاب السياسية ورعاية الدولة لجميع قواها السياسية.

– الانتقال التدريجي لدولة الرعاية الاجتماعية التي تعني حماية الدولة لقواها الاجتماعية.

– استخدام الوسائل السلمية في النزاعات السياسية وتحريم استخدام السلاح بين القوى الوطنية.

– الاصطفاف السياسي مع الدول المناهضة لقوانين التوسع الرأسمالي المتسمة بالتفكك والتبعية والتهميش.

– مكافحة مشاريع الحماية الدولية الحاملة للتدخلات العسكرية والمدافعة عن القوى الهامشية في النزاعات الوطنية.

-اضعاف القوى الطبقية المتحالفة والقوى الرأسمالية الدولية.

اعتماد برنامج الوطنية الديمقراطية من شأنه ابعاد الدولة العراقية عن الصراعات الاهلية وحل القضايا الخلافية بروح وطنية بعيدة عن لغة السلاح ونتائجه الكارثية.

*صحيفة «المدى»

رغم التحديات.. الكرد يطالبون الإعتراف بالإدارة الذاتية

*نيويورك تايمز

جاين عرّاف :في وقت مبكر من صباح أحد الأيام من الأسبوع الماضي قصدت سعاد شكري المقبرة لزيارة قبر ابنها. وبعد نحو ساعة، امتلأت هذه المقبرة الصغيرة بآلاف المشيعين لدفن رفات ١٢ مقاتلاً من قوات سوريا الديمقراطية، ممن قضوا نحبهم أثناء تصديهم لهجوم تنظيم الدولة الإسلامية الأخير على سجن في شمال شرق سوريا.

لقد عاشت سعاد هذه اللحظات من قبل، وهي تجلس بين قبور زينتها زهور صناعية، ففلذة كبدها (علي شير) فقد حياته وهو يقاتل تنظيم داعش قبل نحو ستة أعوام على مقربة من مدينة الرقة السورية. انضم شير إلى القوات الكردية في سنّ ١٣ من عمره، ومع مرور الوقت إلى حين فقدان حياته وهو في ١٦ من عمره كان مقاتلا محنكاً.

قالت السيدة شكري عن هذه المنطقة الضعيفة من الشرق الأوسط: « حياتنا كلها مؤلمة».

بعد فترة ليست بالطويلة من إندلاع الحرب الأهلية

في سوريا قبل ١٠ سنوات، أسس المكون الكردي والذي يشكل الغالبية في مناطق شمال شرق سوريا إدارة ذاتية تشمل كافة المكونات الثقافية، وتقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين . لكن منذ ذاك الحين، أصبح الكرد بين فكي كماشة، وفرضت عليهم حروب لا نهاية لها خاصة من قبل نظام الرئيس بشار الأسد في دمشق والنظام التركي في الشمال. ناهيك عن تهديدات تنظيم داعش الذي بات مشهداً مألوفاً.

عاود التنظيم الإرهابي إلى زيادة نشاطه في الآونة الأخيرة. بعد أن تم القضاء على أخر معاقل خلافته المزعومة قبل نحو ٣ سنوات من قبل قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الكرد في سوريا والعراق وبمساعدة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

في ٢٠ يناير / كانون الثاني، هاجم انتحاريون ومسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية سجناً في مدينة الحسكة في محاولة لإطـلاق سراح حوالي ٤٠٠٠ من مقاتلي داعش المحتجزين هناك. تعتبر هذه المدينة جزء من منطقة الإدارة الذاتية، وقد قاتلت قوات سوريا الديمقراطية، وبدعم من القوة العسكرية الأمريكية، لمدة أسبوعين تقريباً إلى حين استعادتها السيطرة على السجن.

إن هجوم تنظيم داعش الأخير له دلالات تشير إلى عودته من جديد في المنطقة. وبعد أن تم تحييد مقاتلي داعش والسيطرة على الوضع، شنت الولايات المتحدة غارة كوماندوز جريئة على جزء آخر من شمال سوريا انتهت بمقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو إبراهيم الهاشمي القرشي.

وفي أثناء حديثه عن العملية الناجحة، أشاد جو بايدن بقوات سوريا الديمقراطية ووصفها بأنها « شريك أساسي» دون التطرق فيما إذا كان لهم دور في هذه العملية.

ومع ذلك، على الرغم من الشراكة العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة التي استمرت لسنوات، فإن الكرد في سوريا يواجهون مستقبلاً محفوفًا بالمخاطر.

تم تأسيس الإدارة الذاتية في العام ٢٠١٢ والتي تضم ما يقرب من ثلث سوريا شرقي نهر الفرات، والتي أصبحت خارج سيطرة الحكومة السورية بعد بدء الحراك ضد حكم الأسد الاستبدادي في العام السابق. في واحدة من أكثر ساحات المعارك تعقيدًا في العالم، تنتشر القوات الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى القوات الروسية المتحالفة مع حكومة الأسـد، و التي سمحت لها قوات سوريا الديمقراطية بدخول إلى مناطقها لحمايتها من التوغل التركي.

> **بايدن أشاد بقوات سوريا الديمقراطية ووصفها بأنها شريك أساسي**

في ظل هذا الوضع الهش، تخضع كبرى المدن مناصفة تحت سيطرة الحكومة السورية والإدارة الذاتية. بالنسبة لأولئك الذين يقصدون مناطق سيطرة الحكومة بغية الدراسة أو العمل في المنطقة تراهم في طوابير أمام نقطة تفتيش للسماح لهم بالمرور، وكثير منهم يخشى الاعتقال، لذا لا يغامر بالذهاب إلى مناطق سيطرته.

يُطلق الكرد على المنطقة (روج آفا) والتي تعني « الغرب». إنها إشارة إلى غرب كردستان وحلم طال انتظاره، ولكن يبدو تحقيق هذا الحلم بإقامة دولة مستقلة تشمل المناطق الكردية في سوريا والعراق وإيران وتركيا بعيد المنال.

لقد اضطهدت هذه الدول تاريخياً سكانها الكرد،

ويعتبر أكثر من ٢٥ مليون كردي يعيشون فيها أكبر مجموعة عرقية في العالم بدون دولة.

في سوريا تبلغ نسبتهم نحو ١٠ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة.

ذكرت الإدارة الذاتية بأنه ما لا يقل عن ٥٥ ٪ من حوالى ٤/٦ مليون شخص يعيشون فى منطقة الإدارة الذاتية هم من الكرد. في المقابل، هناك أيضاً أعداد كبيرة من العرب والمسيحيين الآشوريين، إضافة إلى عدد أقل من السكان من الأقليات التركمانية والأرمنية والشركسية والإيزيدية.

قال الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية عبد الكريم عمر: « كانت هناك حروب طائفية في سوريا والعراق. أما في منطقتنا فقد حافظنا على السلم الإجتماعي والتعايش».

تعتمد الإدارة الذاتية على مجموعة من المجالس متعددة القوميات والديانات. كل هيئة لها رئاسة مشتركة تضم رجل وامرأة. فضلاً عن لعب النساء دوراً بارزاً كمقاتلات، بما في ذلك في الخطوط الأمامية.

في حين أن بعض هذه الخطوات لازالت هشّة وضعيفة في الواقع على عكس ما هو منصوص لها أن تكون، إلا أنها بمثابة ضمان التنوع والمساواة بين الجنسين والتي لا نشاهد مثل هكذا خطوات في معظم بلدان الشرق الأوسط.

واجهت الإدارة الكردية الفتية تهديدات أمنية واقتصادية مستمرة من جميع الأطراف تقريباً، بدءا من الحكومة السورية، إضافة إلى كردستان العراق من الشرق. لكن الخطر الأكبر هو تركيا.

خارج مبنى المكتب حيث يحاول السيد عمر صياغة سياسة لمنطقة تتمتع باستقلال سياسي، ولكن لا تعترف بها أي حكومة، تتلألأ أضواء مدينة نصيبين التركية عبر جدار مرتفع على بعد بضع مئات من الأمتار.

غزت تركيا، التي حاربت مقاتلين الكرد في الداخل منذ عقود، المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية بهدف إبعادها عن الحدود. تعتبر تركيا قوات سوريا الديمقراطية مصدر تهديد أمني بسبب صلاتها بالحركة الكردية التي تخوض كفاحاً ضد الدولة التركية منذ عقود.

تمت الموافقة على العملية العسكرية التركية من قبل الرئيس دونالد ترامب، الذي سحب القوات الأمريكية من بعض المناطق الكردية بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي. شاركت في هذه العملية أذرع تركيا من الفصائل السورية.

> **واجهت الإدارة الفتية تهديدات أمنية واقتصادية مستمرة من جميع الأطراف**

تربط إقليم كردستان العراق علاقات اقتصادية وثيقة مع تركيا. وفي الشهر الماضي، أقدم الحزب الحاكم بإقليم كردستان العراق على إغلاق المعبر مع منطقة الإدارة الكردية في سوريا، مما تسبب بأزمة اقتصادية خانقة أدت إلى ترك المحلات التجارية خالية من السكر والمواد الأساسية الأخرى .

في أحد الأيام، انتظرت طوابير طويلة من الناس وهم يرتعشون من برد الشتاء حاملين أوعية لشراء الكاز خارج محطات الوقود. عند نقاط التفتيش، تصاعد أعمدة الدخان الأسود الخانقة من الإطارات المحترقة التي أشعلتها قوات الأمن للتدفئة.

ألقى مظلوم كوباني، القائد العام للقوات الأمنية

بالمنطقة، باللوم على الضغوط التركية في إغلاق العراقيين للحدود، والتي شملت وقف صادرات النفط التي تُصدرها المنطقة الكردية في سوريا إلى أقليم كردستان العراق، وهو مصدر رئيسي للإيرادات.

وفي سياق متصل، قال الجنرال كوباني عن جيرانه الكرد في العراق: « كلانا كرد، وعلينا التكاتف ومساعدة بعضنا البعض، لكن مصالحهم مع تركيا هي التي تعيق ذلك». تحدث الجنرال كوباني، المدرج على قائمة المطلوبين في تركيا، من قاعدة عسكرية يتقاسمها مع القوات الأمريكية. وقد اختار الموقع لردع تركيا عن شن غارة بطائرة مسيرة لقتله.

إبّان الحرب مع داعش قبل سنوات، قامت قوات سوريا الديمقراطية بعقد شراكة مهمة مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يعمل على مكافحة الإرهاب في كل من سوريا و العراق. كانت قوات سوريا الديمقراطية تعتبر أكثر القوات البرية قوة عندما يتعلق الأمر بقتال التنظيم المتطرف.

دفع هجوم السجن في يناير/ كانون الثاني الجيش الأمريكي إلى معاودة القتال، تزامناً مع إرتفاع حدة الإشتباكات مع داعش والتي تعتبر الأعنف منذ أن تم القضاء على الخلافة المزعومة قبل نحو ٣ سنوات.

وقال الجنرال كوباني لصحيفة نيويورك تايمز:« إنه بعد الهجوم على السجن، يتوجب على الولايات المتحدة أن تزيد عدد قواتها بالمنطقة، لأن الإبقاء على ٧٠٠ جندي لم يعد يفي بالغرض» .

وأضاف :« لو سألتني عن مسألة الوجود الأمريكي، ستكون إجابتي إننا بأمس الحاجة لمزيد من القوات الأمريكية بالمنطقة».

أخيراً، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية، التي تضم حالياً ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف مقاتل، إنها فقدت حوالي ١٣ ألف مقاتل في المعارك التي خاضوها لطرد داعش من المنطقة منذ عام ٢٠١٤. أما في معركة السجن الأخيرة، فقد أستشهد ٤٣ مقاتل من قوات سوريا الديمقراطية.

في هذه الأيام، تسير المركبات القتالية المدرعة التي ترفع الأعلام الأمريكية على طول الطرق السريعة، في محاولة للابتعاد عن طريق القوات الروسية بمساعدة إجراءات « فضّ النزاع» التي تستلزم تقديم إشعار مسبق لتحركات بعضها البعض.

> **هجوم داعش الأخير له دلالات تشير إلى عودته من جديد في المنطقة**

إن حلم الكرد في سوريا لم يكتمل بعد على الرغم من استطاعتهم الاعتماد على الولايات المتحدة لحمايتهم على المدى الطويل. الشيء الوحيد المؤكد فيما يتعلق بهذه المنطقة من سوريا هو أن مستقبلها يعتمد بالكامل تقريبًا على قوى خارجة عن سيطرتها.

في المقبرة بمدينة قامشلي» قامشلو» من يوم الأربعاء ، بدا من المؤكد أن جيلاً جديداً في هذا المجتمع العسكري سيخوض المعركة. قَدِمت جيان هساري التي تبلغ من العمر ١٦ عاماً مع صديقاتها للمشاركة في تشييع جثامين ١٢ من المقاتلين. لقد قررت بالفعل مصيرها. حيث قالت :« حلمي هو حمل أسلحة جدي وعمّي والانتقام لدمائهم».

*ترجمة: المركز الكردي للدراسات

هاجس أردوغان الأمني في مواجهة الكرد

توغل أنقرة في شمال سوريا سيؤدي لكوارث

أبرزت جريدة «لوتومب» السويسرية ما أكدته إحسان كورت، الخبيرة التركية والصحفية السابقة من أصل كردي، من أن الاحتلال التركي لشمال سوريا لن يؤدي فقط إلى عودة مقاتلي داعش؛ بل سيقود المنطقة إلى أزمة سياسية وإنسانية كبرى.

فبعد إبادة الأرمن والآشوريين – الكلدانيين في عامي ١٩١٤و١٩١٥ إثر مطالباتهم بالاستقلالية، أصبحت المشكلة الكردية تمثل شوكة في ظهر الجمهورية التركية الوحدوية؛ حيث تعتبر أنقرة الكرد (الذين يمثلون ٢٤ في المائة من سكان سوريا) شعبًا ينبغي السيطرة عليه؛ وإلا إبادتهم بالقوة. فمنذ إنشاء الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، وحتى الآن، تم وصف جميع مطالباتهم بأنها إرهابية، وتجاهل طابعها السياسي، سواء كان استقلاليًا أو فيدراليًا أو مدنيًا. لقد اعتبرت حكومات أنقرة المتعاقبة جميع هذه المطالب السياسية قضية أمن قومي، وكذلك الأمر بالنسبة لكردستان الإيرانية والعراقية والسورية، حيث شنت عمليات عسكرية بكل تلك المناطق، هذا الإنكار وهذا الهاجس الأمني يضعف الدولة التركية اقتصاديًا وسياسيًا.

أزمة ثقة

وفي أوائل عام ٢٠٠٣، عندما تدخلت الولايات المتحدة

وحلفاؤها في العراق، عارضت تركيا هذا التدخل، في تحدّ واضح لخطة واشنطن الرامية إلى بناء نظام عراقي فيدرالي، ورفضت أنقرة السماح للأمريكيين باستخدام قاعدة اينسيرليك العسكرية المهمة استراتيجيًا في جنوب تركيا، ولا بنشر قواتهم داخل أراضيها، الأمر الذي تسبب في وجود أزمة ثقة بين هذين الحليفين الاستراتيجيين؛ ولذا تم حرمان تركيا من المشاركة في المفاوضات بعد سقوط نظام صدام حسين، وبهذا تقوم أنقرة بتخريب النظام العراقي الفيدرالي الجديد الذي من شأنه أن يمنح الكرد الاستقلالية في أراضيهم. ومتعللة بمكافحة الإرهاب، تشن أنقرة عمليات ضد حزب العمال الكردستاني وتقوم بتحركات شبه عسكرية ضد القادة الكرد العراقيين.

لقد تعلمت تركيا الدروس المستفادة من سياساتها تجاه العراق؛ فعندما اندلعت الحرب الأهلية في سوريا في أبريل ٢٠١١، لم تتردد تركيا في التواجد على الأرض في ظل الحرب بالوكالة المحتدمة على الأراضي السورية، ولا سيما في المناطق الشمالية من البلاد. كما دعمت أنقرة عسكريًا وسياسيًا الجماعات الإسلامية السنية المتطرفة الموالية لتنظيم القاعدة وداعش والمناهضة لبشار الأسد؛ وها هي تقوم الآن بدعم المليشيات التي شكّلها الجيش الوطني والتي تقود عملية إنهاء الإدارة المستقلة متعددة الثقافات في كردستان السورية.

الطموح العثماني الجديد

وينظر الأتراك المناهضون للحرب في سوريا والدول العربية كذلك إلى العملية التركية في كردستان على أنها تمثل الطموح العثماني الجديد للتحالف القائم بين رجب طيب أردوغان الإسلامي، وديفليه باهشيلي القومي، حيث وصفت جامعة الدول العربية التدخل التركي بأنه «احتلال لأراضي دولة عربية وانتهاك لسيادتها». وتعد بلدة عفرين الكردية المحتلة منذ فبراير ٢٠١٨ أبرز مثال على هذا الأمر، حيث غيرت تركيا التركيبة السكانية لهذه المنطقة وأحلّت العرب بدلاً من الكرد، وأنشأت إدارات تركية، كالتعليم والخدمات المصرفية ومكاتب البريد والجامعات وغيرها.. حتى بات كل شيء يتحدث التركية.

وبدلاً من السعي لوضع استراتيجية سياسية للاحتلال الاستعماري في سوريا والعراق، على تركيا أن تستجيب أولاً للمطالب الثقافية والسياسية للشعب الكردي في تركيا، الذي يبلغ تعداده نحو ٢٠ مليون نسمة يعانون من عدم الاعتراف بأي حق من حقوقهم. وجدير بالذكر أن السجون التركية تعج بنحو عشرة آلاف سجين كردي، بمن فيهم الزعماء الكرد المنتخَبون والذين تمت إدانتهم بالإرهاب أو الترويج له بعد محاكمات شكلية وصورية.

> **على تركيا أن تستجيب أولا للمطالب الثقافية والسياسية للشعب الكردي**

واليوم، يتحمل العالم المتحضر المسئولية السياسية والأدبية عن حماية الكرد ومن حالفوهم في التصدي لداعش، ولذلك فإن من الضروري إنشاء «منطقة حظر جوي» في الشمال السوري، وتقديم المساعدات الإنسانية، ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك لحماية السكان المدنيين.

*الترجمة والتحرير :شبكة رؤية

مفاوضات فيينا...

تاكيدات امريكية -ايرانية على اهمية التوصل الى الاتفاق

*المرصد..فريق الرصد والمتابعة

بعد توقف دام عشرة أيام أتيحت للوفود المفاوضة فرصة الرجوع لعواصمها من أجل دراسة آخر النتائج التي توصلت اليها المفاوضات في ظل ضبابية واضحة بشأن إمكانية التوصل لاتفاق في هذه الجولة ،استؤنفت في فيينا الجولة الثامنة من المحادثات النووية بين إيران ومجموعة «٥+١»، سعيا إلى التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن.ويستضيف قصر كوبورغ الفخم المحادثات بين إيران والدول التي لا تزال منخرطة في الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ (ألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا).

وكانت آخر جلسة تفاوض عقدت في نهاية يناير/كانون الثاني، وقد غادرت حينها الوفود فيينا وسط دعوات لاتّخاذ «قرارات سياسية» بعد «التقدّم» الذي أحرز خلال مطلع السنة، الذي سمح بالخروج من طريق مسدود استمر مدة طويلة.

وقالت طهران إنها تعود للمفاوضات ببرنامج عمل واضح، وطالبت الغرب بقرارات جدية بشأن رفع العقوبات المفروضة عليها، معتبرة عدم وجود إرادة سياسية امريكية عقبة رئيسية أمام الوصول إلى اتفاق.

وبعيد وصوله إلى فيينا، الثلاثاء، أجرى كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، مساءً، لقاءات متعددة استمرّت حتى ساعات آخر الليل، إذ التقى في البداية منسق المفاوضات إنريكي مورا، الذي يشغل منصب نائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ثم أجرى مباحثات مع المندوبين الروسي والصيني، قبل أن يلتقي كبار مفاوضي الترويكا الأوروبية بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

إصرار بايدن على متابعة المفاوضات

وقال المبعوث الامريكي روبرت مالي الذي يعود لفيينا: إنه يحمل معه إصرار الرئيس الامريكي جو بايدن على متابعة المفاوضات من أجل التوصل لاتفاق في حين رأى المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية سعيد خطيب زادة أن طهران تنتظر من المفاوض الامريكي الإجابة على الأسئلة التي طرحتها إيران إضافة إلى سرعتهم في العمل للتوصل لاتفاق جيد يتيح لطهران الاستفادة من الفرص الاقتصادية الواردة في الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ ؛ في الوقت الذي توقع فيه المندوب الروسي ميخائيل أوليانوف أن تكون المفاوضات التي تستأنف اليوم الثلاثاء نهائية .

وقال وزير الخارجية الايراني أمير عبد اللهيان: إن الجانب الايراني يركز على المسودات المتبادلة مع مندوب الاتحاد الأوروبي انريكي مورا ؛ لافتا إلى أن الجانب الامريكي لم يتفاعل مع جزء من المطالب الايرانية التي تخص إزالة العقوبات .وأعرب الاثنين خلال مؤتمر صحفي جمعه مع نظيره الفنلندي عن أمله في ان يتم التوصل لاتفاق خلال هذه الجولة لكنه قال إن ذلك يعتمد على نوايا وسلوك الجانب الامريكي والدول الأوروبية الثلاث .

دور لقمة واشنطن ودوحة

وينتظر المراقبون نتائج المفاوضات التي أجراها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع الرئيس الامريكي جو بادين في واشنطن الأسبوع الماضي والتي تناولت ملف المفاوضات النووية وانعكاسها على مفاوضات فيينا.

طهران تسعى بكل جدية للوصول إلى اتفاق جيد

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، في اتصال هاتفي مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، إن بلاده مستعدة للتوصل إلى اتفاق في فيينا في فترة زمنية قصيرة وبشكل سريع.

وأضاف أن المفاوضات لن تتقدم حتى تنظر الأطراف المقابلة إلى الأمور بواقعية وتتخذ خطوات حقيقية وملموسة، مؤكدا أن طهران تسعى بكل جدية للوصول إلى اتفاق جيد في إطار تحقيق مصالحها وحقوقها، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن رفع العقوبات بشكل عملي أمر مهم جدا، وأن طهران ستواصل التشاور مع روسيا وبقية الأطراف في هذا الشأن.

من جانب آخر، نقلت الخارجية الإيرانية عن وزير الخارجية الروسي قوله إن موسكو تؤكد ضرورة رفع العقوبات وإعادة

تفعيل الاتفاق النووي.

وأضاف أنه في الدرجة الأولى على واشنطن أن تعود للالتزام بتعهداتها. وأكد لافروف أن روسيا تتفهم القلق الإيراني وتؤكد ضرورة وقف الإجراءات التي تضر بالاتفاق النووي، بحسب تعبيره.

مرحلة بات فيها إبرام الاتفاق ملحّا

وكان الناطق باسم الخارجية الامريكية نيد برايس قد أعلن أن المفاوضات النووية وصلت إلى مرحلة بات فيها إبرام الاتفاق ملحّا، وحذر من تداعيات التأخير في التوافق عليه.

ومن واشنطن، أعرب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن «أمله» في التوصل سريعا إلى نتائج، على الرغم من استمرار التباينات الكبيرة، وقال إن «الطرفين أثبتا أنّ لديهما النيّة».

وتابع «هناك عرض امريكي. وهناك عرض مضادّ (...) لا أعلم ما إذا كان الأمر سيستمر أسبوعا، أسبوعين، ثلاثة أسابيع، لكنّنا بالتأكيد في المراحل النهائية للتفاوض».

تأكيد امريكي ورسالة المانية

ويوم الاثنين، جدّدت واشنطن التأكيد على ضرورة تسريع المفاوضات، وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية لوكالة الصحافة الفرنسية إنه «رغم التقدم المحرز»، وصلت «المحادثات إلى مرحلة بات فيها إبرام اتفاق أمرا ملحّا».

وأضاف «ترتسم ملامح اتفاق في الأفق، يتناول المخاوف الأساسية لجميع الأطراف، لكن إذا لم يُبرم في الأسابيع المقبلة، فإنّ التقدّم النووي الإيراني المستمرّ سيجعل عودتنا إلى خطة العمل الشاملة (الاتفاق الإطاري الذي أبرم عام ٢٠١٥) مستحيلة».

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست ونشرت الاثنين في موقعها الإلكتروني، تحدّث المستشار الألماني أولاف شولتز عن «لحظة حاسمة». وقال شولتز «لقد وجهنا رسالة واضحة» إلى إيران مفادها بأن «الوقت حان لاتخاذ القرارات لا المماطلة»، مبديا أمله في أن «يتلقّف الإيرانيون هذه الفرصة».

وكان المفاوضون افترقوا نهاية يناير/كانون الثاني على دعوة إلى اتخاذ «قرارات سياسية» بعد «التقدم» المحرز خلال مطلع السنة، والذي سمح بالخروج من طريق مسدود متواصل منذ فترة طويلة.

وبوشرت المحادثات في ربيع عام ٢٠٢١ بين إيران والدول التي لا تزال طرفا في الاتفاق، وهي: ألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا، بينما يشارك الامريكيون بطريقة غير مباشرة.

وانسحبت واشنطن في عهد الرئيس دونالد ترامب أحاديا من الاتفاق عام ٢٠١٨، بعد ٣ أعوام من إبرامه، معيدة فرض عقوبات قاسية على إيران التي ردّت بعد عام تقريبا بالتراجع تدريجا عن غالبية التزاماتها بموجب الاتفاق.

رئيسي: لالمواصلة بايدن سياسات ترامب «عقبة أساسية»

من جهته أكد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، يوم الأربعاء، في اتصال هاتفي أجراه مع رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، أن مواصلة الإدارة الامريكية الحالية برئاسة جو بايدن «السياسات الفاشلة» للإدارة السابقة برئاسة دونالد ترامب تشكل «عقبة أساسية» بمفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي.

وقال رئيسي، وفقا لما أورده موقعه الإعلامي، إن «اتباع الإدارة الامريكية (الحالية) السياسات الفاشلة للإدارة السابقة بهذا البلد يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق تقدم مقبول بالمفاوضات».

وبحث الرئيس الإيراني، العلاقات الثنائية مع رئيس الوزراء الياباني، مؤكدا أن بلاده «بغض النظر عن الاتفاق النووي مستعدة لرفع مستوى العلاقات والتعاون مع بقية الدول بما فيها اليابان في سياق المصالح المتبادلة».

وأكد رئيسي أن «تدخلات الأجانب تشكل عاملا أساسيا في غياب الأمن بالمنطقة»، داعيا إلى حل الأزمة اليمنية عبر الحوار اليمني-اليمني وإنهاء الحصار عن اليمن و«الجرائم البشعة لقوات التحالف»، على حد تعبيره.

مفاوضات وأهداف

وتهدف المفاوضات الراهنة إلى السماح بعودة واشنطن وطهران بالتزامن إلى الالتزام بالاتفاق الذي يؤيده الرئيس الامريكي الحالي جو بايدن.

ولتسريع الوتيرة في «الأمتار الأخيرة»، عبّرت الولايات المتحدة مجددا عن رغبتها الأسبوع الماضي في إجراء محادثات «مباشرة»، وهو ما لا تريده طهران في الوقت الراهن.

وشدّدت طهران من جديد على أن الأولوية بالنسبة إليها هي رفع العقوبات التي تخنق اقتصادها.

وكتب علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وهو أعلى هيئة سياسية أمنية عسكرية في إيران -في تغريدة- أنّه «تمّ تحديد جدول الأعمال بشكل دقيق. اتفاق لا يتم فيه رفع العقوبات التي تشكّل ضغوطا قصوى (...) لا يمكن أن يشكّل أساسا لاتفاق جيد».

وأضاف أنه إذا استمرت واشنطن في الضغط على طهران، فإن «مسار المفاوضات لن يكون سهلا».

في آخر مراحل المفاوضات

في الموازاة، نقلت وسائل الإعلام الإيرانية، عن مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، قوله بعد عودته من زيارة عمل إلى واشنطن: «لا أعرف إلى متى ستستمر (المفاوضات)، أسبوعاً، أسبوعين، أو ثلاثة أسابيع، لكنني متأكد أننا في آخر مراحل المفاوضات».

وأعرب بوريل عن أمله في أن تحصل انفراجة بالمفاوضات «لأنّ الطرفين أبديا استعدادهما»، مشيراً إلى أنّ إيران كانت تلتزم بالاتفاق النووي قبل انسحاب واشنطن منه عام ٢٠١٨، لافتاً إلى أنّ روسيا «تلعب دوراً بناءً في المفاوضات».

مالي يقدّم إحاطة أمام الكونغرس

في غضون ذلك، قدّم رئيس الوفد الامريكي إلى مفاوضات فيينا روبرت مالي عبر الفيديو من فيينا، الثلاثاء، إحاطة سرية بشأن المفاوضات أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي، وفق ما ذكرته مجلة «واشنطن إكزامينر».

وحثّ المشرّعون الجمهوريون والديمقراطيون، مالي، على الرّد على أسئلة حول المفاوضات بشأن العودة للاتفاق النووي، وسط مخاوف بشأن وتيرة تقدّم برنامج إيران النووي، وتنفيذ العقوبات.

وقد حضر مالي، يوم الأربعاء، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بعد حملة ضغط شنّها رئيسها بوب

مينينديز.

وقالت النائبة الجمهورية عن نيويورك كلوديا تيني، والتي حضرت جلسة الاستماع لمالي، للصحيفة، إنّ ظهور الأخير كان مرحّباً به لكنه غير مرضٍ في الإجابة على الأسئلة بشأن تطبيق العقوبات على إيران، مشيرة إلى أنّ هذه الإحاطة تركتها مع المزيد من الأسئلة لا الأجوبة بشأن العقوبات.

وكان مالي التقى، الثلاثاء، في فيينا، المبعوث الروسي إلى المفاوضات ميخائيل أوليانوف، وبحث معه في المفاوضات.

وكانت مجموعة من ٣٣ عضواً جمهورياً في مجلس الشيوخ الامريكي، قد أخطرت الرئيس جو بايدن، الإثنين، بأنها ستعمل على إعاقة أي اتفاق نووي جديد مع إيران إذا لم تسمح حكومته للكونغرس بمراجعة شروطه والتصويت عليها.

وفي رسالة لبايدن بتاريخ يوم الإثنين، أبلغ أعضاء مجلس الشيوخ بقيادة تيد كروز، المعارض منذ وقت طويل للاتفاق النووي المبرم مع إيران عام ٢٠١٥، بأنهم سيستخدمون «النطاق الكامل من الخيارات والنفوذ المتاح لهم»، لضمان التزام حكومته القوانين الامريكية التي تحكم أي اتفاق جديد مع إيران.

الفشل سيكون كارثيًا على المنطقة

الى ذلك قال فالي نصر الأستاذ بكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز: «يمكن أن تفشل المحادثات النووية في فيينا، لكنها ستكون كارثية»، وذلك في مقابلة مع الزميلة بيكي أندرسون على CNN الثلاثاء.

«يمكن أن يحدث الفشل، لكنه سيكون كارثيًا على المنطقة. ستكون كارثية على إيران. ستكون كارثية على الولايات المتحدة.»

إيران تزيح الستار عن «صاروخ متطور بعيد المدى»

وبموازاة استمرار مفاوضات فيينا مع المجموعة الدولية ودخولها «مرحلتها النهائية»، كشف «الحرس الثوري الإيراني»، اليوم الأربعاء، في الذكرى الثالثة والأربعين لانتصار الثورة الإسلامية، عن صاروخ متطور بعيد المدى بحضور كبار القادة العسكريين.وأفادت وكالة «سباه نيوز» للأنباء التابعة لـ«الحرس الثوري»، بأنّ الصاروخ الجديد يحمل اسم «خيبر شكن» وهو «أحدث الإنجازات الاستراتيجية لقوات الجو فضائية» للحرس، مشيرة إلى أنّ كبار القادة العسكريين حضروا حفل إزاحة الستار عن الصاروخ، في مقدمهم رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، وقائد القوات الجوفضائية للحرس العميد أمير علي حاجي زادة.

وبحسب المصدر، فإنّ صاروخ «خيبر شكن» من الجيل الثالث للصواريخ بعيدة المدى للحرس، ويصل مداه إلى ١٤٥٠ كيلومتراً، مؤكداً أنه «يصيب أهدافه بدقة».

ويأتي هذا فيما استؤنفت الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا النووية بين إيران والقوى الغربية، حيث تعقد لجان الخبراء اجتماعاتها، صباح اليوم الأربعاء.

في الأثناء، قال قائد السلاح الجوي بالحرس أمير علي حاجي زادة، إنّ «وزن الصاروخ خفض إلى ثلث الصواريخ المشابهة له، فيما تراجعت الفترة الزمنية لتجهيزه وإطلاقه إلى السدس»، مضيفاً أنّ «قوة الرأس الحربي للصاروخ تعادل عدة أضعاف» النماذج الصاروخية الأخرى.

عوض بن سعيد باقوير:

محادثات فيينا.. العودة إلى اتفاق 2015

ليس هناك خيار لأطراف المفاوضات النووية في فيينا سوى العودة مجددا إلى الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية الذي تم التوقيع عليه عام ٢٠١٥ وليس هناك خيار آخر غير رفع العقوبات الكاملة عن إيران مع تخلي إيران عن نشاطها النووي العسكري والتركيز على الجانب السلمي من خلال المراقبة الدورية لوكالة الطاقة الذرية على المنشآت النووية الإيرانية، عدا ذلك فإن تلك المفاوضات تضيع الكثير من الوقت والجهد خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت السبب في تماسك الاتفاق النووي الإيراني وقام الرئيس الأمريكي السابق ترامب بالانسحاب من الاتفاق حتى يرضي إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الدول الغربية تدرك أن اتفاق ٢٠١٥ كان هو الاتفاق الذي يضمن استقرار المنطقة.

اتفاق فيينا والجهد العماني

كل الجهود الدبلوماسية التي تبذل خلال الجولات الحاسمة في فيينا هي للعودة إلى الاتفاق النووي الذي وقع عام ٢٠١٥ وهذا التاريخ يذكرنا بسنوات قبله حيث بُذل جهد دبلوماسي عماني كبير وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٨ وخلال وجود الرئيس الإيراني الأسبق أحمدي نجاد واستمر ذلك الجهد الدبلوماسي العماني لسنوات بقيادة السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-، وكانت الصعوبة الأكبر كيف يمكن للوفد الأمريكي أن يجلس على طاولة المفاوضات مع الوفد الإيراني بعد خصام ومقاطعة وتوتر منذ قيام الثورة الإسلامية التي قادها الإمام الخميني عام ١٩٧٩ وأحداث احتلال الطلبة الإيرانيين مبنى السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز الرهائن وغيرها من الأحداث الدراماتيكية.

> لقد كانت المفاوضات النووية السرية في سنواتها الأولى صعبة ومعقدة

ومن هنا فإن اتفاق عام ٢٠١٥ جاء بعد جولات مضنية وصعبة وتسجل للدبلوماسية العمانية بأنها ساعدت وبفاعلية كبيرة وقدر من المثابرة والصبر والحكمة؛ على الوصول إلى اتفاق موضوعي ينقذنا من خطر اندلاع حرب كارثية في منطقة الخليج العربي، والتي سيكون الخاسر الأكبر فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو حتى بعضها. ومن هنا فإن المنطق السياسي الصحيح هو العودة مجددا إلى اتفاق عام ٢٠١٥ وليس هناك خيار آخر حيث إن كل المناورات السياسية الأمريكية لن تسفر عن شيء خاصة وأن العقوبات لم تردع إيران عن المزيد من التخصيب وتطوير برنامجها النووي رغم الاعتراف بأن العقوبات الاقتصادية كانت قاسية على إيران وشعبها.

رجوع واشنطن

إيران كانت واضحة خلال المفاوضات النووية وهو أن على واشنطن الرجوع إلى الاتفاق النووي بصيغته الكاملة، وهـذا هو المنطق الصحيح وأن الكيان الإسرائيلي ليس له علاقة بموضوع الاتفاق. ومن هنا فإن مسألة المفاوضات عليها علامات استفهام والحديث عن وساطة من هذا الطرف أو ذاك لا معنى له والمطلوب هو خطوة واحدة تتمثل في عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق ٢٠١٥ الذي وقعت عليه إدارة الرئيس باراك أوباما، أمام أنظار العالم ووسائل الإعلام الدولية. ومن هنا فإن انسحاب واشنطن جاء من خلال مزاج سياسي غير رشيد من قبل ترامب الذي افتقر خلال وجوده في البيت الأبيض إلى الكثير من الكياسة السياسية وارتكب حماقات كبيرة خاصة فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي.

وعلى ضوء ذلك فإن جولات فيينا لن تنجح وخاصة الجولة الحالية إذا لم تتوفر الإرادة السياسية للإدارة الأمريكية الديمقراطية الحالية والعودة إلى المنطق السياسي الصحيح.

هناك تناقض في التصريحات الأمريكية بين الدعوة إلى رفع بعض العقوبات وبين العودة إلى الاتفاق النووي ولكن بإضافة بنود جديدة يدخل من ضمنها موضوع الصواريخ الباليستية الإيرانية، وهو الأمر الذي رفضته طهران وأن الاتفاق النووي يظل محصورًا في السلاح النووي بعيدًا عن الأسلحة التقليدية، كما أن الموقف الغربي خاصة من دول الاتحاد الأوروبي متأرجح ولا يريد أن يتجاوز الموقف الأمريكي، وهو أمر مفهوم من خلال مفهوم القوة الأمريكية التي تقود حلف الأطلسي وحماية الأمن الأوروبي الذي يواجه الآن مصاعب مع روسيا على ضوء الخلاف المحتدم بين أوروبا وروسيا الاتحادية حول أوكرانيا.

> الاتفاق يبعد المنطقة ومقدراتها عن شبح الحروب والصراعات

المنطق يفرض نفسه

كان من الممكن التوصل للاتفاق النووي الإيراني الموقع عام ٢٠١٥ أو العودة إليه من الجولة الأولى في فيينا، غير أن الكيان الإسرائيلي كان يلعب دور المخرب والمحرض على عدم التوصل إلى اتفاق، ولا يزال يعرقل التوصل إلى ذلك، ومن هنا يأتي التردد الأمريكي بشكل خاص ولعل الزيارات المتكررة لعدد من المسؤولين في الكيان الإسرائيلي لواشنطن لعبت دورا محوريا في تأرجح الموقف الأمريكي وتصريحات مسؤوليه المتناقضة خاصة بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض حيث تشير بعض التصريحات إلى تقدم المفاوضات وتصريحات أخرى تتهم طهران بالتشدد خلال حوارها غير المباشر مع واشنطن، وخلال الجولات السابقة في فيينا يتضح أن واشنطن غير جادة حتى الآن في العودة إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه تحت أسباب غير موضوعية.

كما أن طلب طهران ضمانات لعدم الانسحاب الأمريكي مجددا من الاتفاق النووي المحتمل هو طلب منطقي خاصة إذا وصل الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض بعد ثلاث سنوات من الآن وهو أمر وارد.

أما فيما يخص دول المنطقة فإن العودة إلى الاتفاق النووي هو الأفضل للمنطقة لأن الوصول إلى الاتفاق النووي مجددا سيجعل المنطقة أقل توترا وقد تنعكس العودة إلى اتفاق عام ٢٠١٥ على حل عدد من الأزمات الإقليمية، ومنها وقف الحرب في اليمن وأيضا الوضع في ليبيا وسوريا وعودة العلاقات الطبيعية بين إيران والسعودية على سبيل ذلك وهذا سوف يشكل تطورا إيجابيا على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

سوف تظل جولات فيينا حول العودة للاتفاق النووي الإيراني تذكرنا بذلك الجهد الدبلوماسي العماني الذي شكل أحد أبرز الإنجازات العمانية خلال نصف قرن، وليس هناك شك أن عودة العالم إلى الاتفاق النووي مجددا هو اعتراف واضح بأن الجهد الدبلوماسي العماني على مدى سنوات من المفاوضات السرية والعلنية كان جهدا مخلصا وموضوعيا هدفه إبعاد المنطقة ومقدراتها عن شبح الحروب والصراعات التي نرى الآن بعض نتائجها الكارثية كما في النموذج اليمني.

*عوض بن سعيد باقوير صحفي وكاتب سياسي
*صحيفة «عمان» العمانية

اوكرانيا و صراع الاقطاب

ديفيد بولوك:

أزمة أوكرانيا.. هل الشرق يلتقي بالشرق الأوسط؟

خلال الأسابيع القليلة الماضية، ومن المؤكد تقريباً في الأسابيع القليلة المقبلة، تمثّل الشاغل الأكبر في مجال السياسة الخارجية على مستوى العالم في الأزمة التي أثارتها التهديدات العسكرية الروسية الجديدة ضد أوكرانيا المجاورة. ونتيجة لذلك، بذل المحللون جهداً كبيراً لفهم ما قد يربط هذه الأزمة بالمناطق المجاورة الأخرى، وكيف يمكن أن تضطلع عواصم إقليمية أخرى بدور في احتواء هذا العدوان الروسي الذي يلوح في الأفق أو في مواجهته. والأزمات ليست كجزيرة، اقتباساً للشاعر جون دون، أي أنّها لا تنشأ بمنأى عن أزمات أخرى. لذا فإنّ التطورات المحيطة بأوكرانيا لها بالفعل أصداء في أماكن أخرى.

وفي هذا السياق، أشار بعض الخبراء إلى قوى الشرق

> قد تؤثر إيران وتركيا والخليج بأشكال مختلفة على موسكو

الأوسط الكبرى مثل تركيا أو إسرائيل أو إيران كجهات فاعلة محتملة في أزمة أوكرانيا، وكل منها لديه علاقات مهمة مع موسكو. وتكهّن آخرون بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به كبار مصدّري الطاقة في الشرق الأوسط، مثل المملكة العربية السعودية أو قطر، إذا جرى فرض عقوبات صارمة ضد صادرات روسيا الحيوية من الغاز إلى أوروبا في أعقاب غزوها لأوكرانيا. ولا يزال البعض الآخر يركز على الروابط المحتملة بين التوترات الشديدة الحالية بشأن أوكرانيا والمفاوضات النووية الإيرانية المتزامنة، أو الصراع السوري المحتدم، وهما ساحتان رئيسيتان في الشرق الأوسط تشارك فيهما روسيا والولايات المتحدة مشاركةً نشطة.

ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق للحقائق يشير إلى أن معظم هذه الروابط المزعومة هي في الواقع ضعيفة جدّاً، أو محدودة على الأكثر. ولوضع هذه النقطة ضمن المنظور المطلوب، يتبع أدناه مسح سريع للجهات الفاعلة. نبدأ بالجهة التي لديها أهمّ خلفية، إن لم يكن أقرب صلة، ألا وهي إيران.

كتبت زميلتي آنا بورشفسكايا بشكل واضح عن دافع روسيا لإيجاد روابط بين استفزازاتها ضد أوكرانيا والجبهات الأخرى، بما في ذلك إيران. ولفترة من الوقت، بدا أن البعض في واشنطن كان يميل إلى أن يحذو حذوها: أي ربما إلى الاندفاع إلى عقد اتفاق نووي مع طهران بوساطة روسية من أجل المساومة مع موسكو بشأن أوكرانيا؛ أو على الأقل إزالة «الإلهاء» النووي الإيراني من جدول الأعمال لبعض الوقت، من أجل زيادة التركيز العالمي على أوكرانيا. وقد يكون الجدل حول مثل هذه الحسابات مسؤولاً، جزئيّاً على الأقل، عن الانقسامات العامة غير المعتادة التي ظهرت الأسبوع الماضي داخل فريق التفاوض الأمريكي في مفاوضات فيينا النووية مع إيران. لكن في الآونة الأخيرة، أدت التصريحات التي أدلى بها عددٌ إضافي من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى إضعاف التكهنات بشأن أي مقايضات بين الملفين الأوكراني والإيراني.

ومن وجهة نظر طهران، فإن الاعتماد الدبلوماسي والاقتصادي على روسيا يمنع تقريباً أي اعتراض على تهديداتها الجديدة ضد دولة أخرى. وإنّ وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية أو الخاضعة للرقابة ليس لديها الكثير لتقوله عن الأزمة الأوكرانية، حتى لو كانت تتحدث ببلاغة عن «الاعتداءات» الأمريكية أو الإسرائيلية. وظهر مثالٌ متطرف، وحتى مناف للعقل، عن سياسة «الريال السياسي» الإيرانية المنافقة هذا الأسبوع، في عناوين يوم واحد لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية التي لم تشمل أي شيء عن أوكرانيا، ولكنها نشرت هذه القصة ضمن أهم العناوين: «خبير تشيلي: التحالف الإيراني الصيني الروسي سينهي هيمنة الغرب!»

موقف أمريكي حازم يساعد في استعادة مصداقية واشنطن في الشرق الاوسط

وترتبط تركيا ارتباطاً وثيقاً بأوكرانيا، فهي تقع أيضاً على سواحل البحر الأسود، وتمتلك روابط تاريخية وعرقية وسياسية معاصرة مع تلك الدولة الواقعة في شرق أوروبا. وفي هذا السياق، شكّل تصريح الرئيس أردوغان بأنه إذا غزت روسيا أوكرانيا، فإن تركيا ستفي بالتزاماتها تجاه حلف «الناتو»، مفاجأة سارة هذا الأسبوع. وفي غضون ذلك، تتحدث تقارير موثوقة عن وصول بعض الطائرات العسكرية التركية بدون طيار – التي استُخدمت بفعالية في مناطق القتال الأخيرة في مناطق بعيدة مثل ليبيا وسوريا وأذربيجان – إلى أوكرانيا. ولكن، كما أشار بشكل صحيح سونر چاغاپتاي من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإن علاقات تركيا الدقيقة والخطيرة أحياناً مع روسيا ترغم أنقرة على موازنة هذه المصالح المتنافسة بعناية شديدة، في محاولة لتجنب التشابك الكبير مع أوكرانيا.

وبالنسبة إلى الجانب المتعلق بالطاقة في هذه القصة، فإن المصادر البديلة لإمداد الطاقة في الشرق الأوسط، للتعويض عن أي قطع افتراضي للصادرات الروسية، هي للأسف أقل بكثير من المُتصور. وكما أشار زميل آخر، سايمون هندرسون، بذكاء، لن تكون صادرات الغاز الإسرائيلية أو المصرية المتاحة إلى أوروبا إلا قطرة في بحر، حتى لو كانت ممكنة من الناحية الفنية في الوقت الحاضر – وهي ليست كذلك. على أي حال، فإنّ إسرائيل حذرة جدّاً، لأسبابها الاستراتيجية الخاصة، من استعداء روسيا – ومن الواضح أن الدوريات الجوية الروسية السورية الجديدة مُصممة لتعزيز هذه الرسالة التحذيرية.

وبالمقارنة، فإن حجم صادرات قطر من الغاز واحتياطاته أكبر بكثير. ومع ذلك، فإن التعقيدات اللوجستية والتعاقدية لإعادة توجيهها إلى أوروبا ستكون شاقة حقاً. إذاً هنا مجدداً، يتبين أن الكثير من التغطية الإعلامية والتعليقات على هذا المنوال مبالغ فيها بشكل مفرط.

ومن المؤكد أن موقفاً أمريكياً أكثر حزماً بشأن قضايا الشرق الأوسط، سواء أكان ذلك في سوريا أم العراق أم إيران أم اليمن أو في أي دولة أخرى، قد يساعد في استعادة بعض مصداقية واشنطن بينما تسعى جاهدة لردع الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع ذلك، فإنّ الروابط المباشرة بين تلك الأزمة والشرق الأوسط قليلة نسبياً عند التمعّن بها بدقة. وكما يقترح هذا المسح المُختصر، وإذا اعدنا صياغة كلمات الكاتب روديارد كبلينغ هذه المرة، «شرق أوروبا والشرق الأوسط: لن يلتقي الإثنان أبداً».

*ديفيد بولوك هو «زميل برنشتاين» في معهد واشنطن، ومدير مشروع فكرة.
*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني

كريستيان دان تاتارو:

3 تداعيات للصراع في اوكرانيا على الشرق الأوسط

أصبح حوض البحر الأسود نقطة اشتعال بسبب تدخلات روسيا في جورجيا وأوكرانيا. ولا تقتصر آثار هذا الأمر على أمن أوروبا فقط، ولكن أيضًا على أمن البحر الأبيض المتوسط. ومع تصاعد احتمال الصدام العسكري بين أوكرانيا وروسيا، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لتأثيراته المحتملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعد العلاقة بين النزاع في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا مما يبدو للوهلة الأولى، فهناك ٣ مجالات رئيسية ستتأثر بها المنطقة في حال اندلاع مواجهة واسعة بين البلدين.

أولا: الطاقة بسبب الانقطاعات المتوقعة لتدفقات الطاقة العالمية.

ثانيا: الزراعة بسبب الاضطرابات المحتملة في التجارة الزراعية وإنتاج الحبوب في حوض البحر الأسود.

ثالثا: اللاجئين بسبب الأزمة الإنسانية التي ستخلفها الحرب؛ مما يضغط على نظام المساعدة العالمي الذي يعاني بالفعل من نقص التمويل.

الطاقة

تعد الانقطاعات المحتملة لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، في حالة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، مصدر قلق كبير للولايات المتحدة. ومن الممكن أيضًا حدوث اضطرابات في سوق النفط، إما بسبب العقوبات المالية (حيث لن يتمكن

المشترون من شراء منتجات الطاقة الروسية) أو بسبب المخاطر المتعلقة بنقل منتجات الطاقة الروسية، لا سيما عبر البحر الأسود والأراضي الأوكرانية.

ويلبي الغاز الطبيعي الروسي حوالي ٤٠٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي، ولن يكون تعويض هذه الإمدادات سهلاً، لذلك تدرس واشنطن إمكانية قيام قطر بتزويد أوروبا بشحنات الغاز في حال الغزو الروسي لأوكرانيا؛ وكان الموضوع على جدول الأعمال الذي ناقشه الرئيس «جو بايدن» وأمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» خلال زيارة الأخير للبيت الأبيض في ٣١ يناير/كانون الثاني.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها قطر للتخفيف من أزمة طاقة مفاجئة. ففي أعقاب حادثة فوكوشيما عام ٢٠١١، وجهت قطر – بموافقة المشترين الأوروبيين – الشحنات إلى اليابان، وفي عام ٢٠١٣ ساعدت مصر على سد النقص في الغاز. ويمكن لقطر توفير المزيد من الغاز لأوروبا، والعمل مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمشترين الآسيويين لإيجاد طرق لتحويل الشحنات من آسيا إلى أوروبا في حالة الطوارئ.

وتشهد قطر توسعة كبيرة في قدرتها على إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وستكون مساعدة أوروبا فرصة لتعزيز صورة قطر وفرصها في توقيع عقود طويلة الأجل مع المشترين الأوروبيين. ومن شأن ذلك أن يحقق هدف الدولة، كما صرح وزير الطاقة القطري: «تسييل حقول الغاز بأسرع طريقة ممكنة».

وبالإضافة إلى قطر، هناك دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكنها اغتنام الفرصة لمساعدة أوروبا على تقليل اعتمادها على روسيا، حيث زادت مصر بالفعل من إمداداتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، ويمكن أن توفر الجزائر ٧ مليارات متر مكعب إضافية سنويًا إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن لمنتجي الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يكونوا جزءًا من الحل مع زيادة حصتهم في السوق، كما أن إظهار حسن النية في الوضع الحالي يمكن أن يجلب لهم عقودًا مربحة في المستقبل.

ويمكن لمنتجي الطاقة الإقليميين المساعدة أيضًا في حال حدوث أزمة في إمدادات النفط. وتمتلك السعودية والعراق والكويت منتجات نفطية مماثلة لروسيا. وتمتلك هذه الدول حاليًا قدرات فائضة (نحو ٤ ملايين برميل يوميًا وفقًا لوكالة الطاقة الدولية) ولوجستيات يمكن استخدامها لاستبدال بعض النفط الذي توفره روسيا على الأقل. وفي عام ٢٠٢١، كانت صادرات تلك الدول الثلاث إلى الاتحاد الأوروبي أقل بثلاث مرات من صادرات روسيا.

ومن شأن تقديم يد العون إلى القارة الأوروبية عبر إرسال المزيد من النفط أن يعزز سمعة هذه الدول كمنتجين موثوقين، كما يمكن أن يؤمن عقودًا طويلة الأجل في سوق النفط الأوروبية على حساب حصة روسيا.

الزراعة

تعتبر منطقة البحر الأسود من أهم مناطق العالم لتصدير الحبوب والصادرات الزراعية. ويمر نحو ١٢٪ من إجمالي تجارة الحبوب العالمية عبر مضيق البوسفور كل عام، وتتجه العديد من هذه الشحنات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المجاورة. وتصدر أوكرانيا ٩٥٪ من حبوبها عبر البحر الأسود، ويذهب أكثر من ٥٠٪ من صادراتها من القمح إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويمثل القمح الأوكراني نصف واردات لبنان و٤٣٪ من واردات ليبيا من القمح. وتعتمد مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، بشكل كبير على الواردات من منطقة البحر الأسود. بالإضافة إلى ذلك، تعد أوكرانيا هي المورد الرئيسي للذرة إلى

مصر. ومن شأن الصراع الممتد أو الحصار المفروض على البحر الأسود أن يحد من المنتجات الزراعية المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يؤدي إلى أزمة غذائية محتملة.

ويجب استبدال الإمدادات من أوكرانيا بأخرى من مصدر آخر، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي بلغت بالفعل أعلى مستوى لها منذ ١٠ سنوات، حيث وصلت إلى مستويات مماثلة لتلك التي حدثت خلال الربيع العربي.

ويعد ذلك حافزا قويا لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمحاولة إقناع روسيا بوقف التصعيد، وقد أظهرت تركيا بالفعل استعدادها للمساعدة في نزع فتيل التوترات، لكن الدول الأخرى التي تربطها علاقات جيدة مع الرئيس «فلاديمير بوتين»، مثل مصر، والتي ستتأثر بانخفاض تدفق البضائع من منطقة البحر الأسود، يمكن أن تشارك بشكل أكبر في إقناع الزعيم الروسي.

وبعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، حاولت روسيا تحسين علاقاتها مع جميع دول الشرق الأوسط وجذب الاستثمار الأجنبي من المنطقة للحد من تأثير العقوبات الغربية وتجنب العزلة. وقد نجحت في القيام بذلك، لكن أغلب الاستثمارات جاءت من إنشاء صناديق استثمار مشتركة وحصص في مشاريع نفطية.

ويمكن لقادة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إقناع «بوتين» بوقف التصعيد من خلال التأكيد على أنه في بيئة عقوبات أشد، سوف يضطرون إلى سحب استثماراتهم من الصناديق المشتركة.

وسيؤدي الغزو الروسي لأوكرانيا إلى وضع هذه الدول في موقف صعب يتمثل في الاختيار بين التعامل مع الغرب أو مع موسكو، وسيجعل ذلك من المستحيل الحفاظ على التوازن الإقليمي الحالي الذي يخدم الكرملين. وبالتالي، فإن وجود روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيصبح أكثر تكلفة وصعوبة، لا سيما في البلدان التي توجد فيها صراعات تشارك فيها موسكو.

الأزمة الإنسانية

يعاني التمويل الدولي للمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار من ضغوط بالفعل، حيث تقدر الأمم المتحدة أن عددًا قياسيًا من الأشخاص سيحتاجون إلى المساعدة في عام ٢٠٢٢. وسيزيد الصراع في أوكرانيا من عبء النظام الذي بلغ الحد الأقصى.

ولا تزال دول الشرق الأوسط تعاني من النزاعات وتحتاج إلى المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار وصناديق التنمية. كما تكافح دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحل أزمات اللاجئين الخاصة بها.

ومن مصلحة المنطقة أن تفعل ما في وسعها لمنع المزيد من التصعيد للصراع بين أوكرانيا وروسيا، الأمر الذي قد يتسبب في مزيد من المعاناة والدمار ويتطلب المزيد من الموارد للتخفيف من آثاره.

ويمكن لدول المنطقة، وخاصة منتجي النفط والغاز، أن تساعد في التخفيف من بعض الآثار، ولكن من الأفضل لهم أن يفعلوا كل ما في وسعهم لمنع ذلك في المقام الأول.

*المصدر: معهد الشرق الأوسط

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

عمرو حمزاوي:

بين الروايات الأحادية وحكم الفرد

يعمد الشعبويون الذين بلغوا (انتخابيا) مواقع الحكم في النظم الديمقراطية، شأنهم شأن حكام النظم السلطوية، إلى فرض روايتهم الأحادية للأحداث على الفضاء العام بغرض تزييف وعي الناس.

هنا يعمد هـؤلاء الحكام إلـى توظيف تمريرهم لقوانين وسياسات وقرارات تمنع بل وتجرم حرية تداول الحقائق والمعلومات إلى فرض سيطرتهم على المجال العام بمكوناته التقليدية المتمثلة في وسائل الإعلام

وفي مساحات النقاش العلنية في المدارس والجامعات ومؤسسات التنشئة الدينية والمدنية وغيرها.

توظف «ذات الأسلحة» لقمع المجتمع المدني المستقل بمنظماته ونقاباته المهنية وحركاته العمالية ومبادرات المواطنين غير التقليدية وفرض حصار الإلغاء والتهجير على المواطن المتمسك بحرية الفكر وبالتعبير الحر عن الرأي بعيدا عن المجال العام وإخضاعه للتهديد المستمر بالقمع وإحاطته بأسوار الخوف. توظف «ذات الأسلحة» أخيرا، للقضاء على السياسة كنشاط سلمي وحر وتعددي يبتغي صناعة التوافق حول الأهداف المشتركة للناس وللمجتمع ولمؤسسات الدولة لكي يفرضوا روايتهم الأحادية.

ومن خلال روايتهم الأحادية يصنع الشعبويون من أنفسهم أبطالا مخلصين ومنقذين، ومن مؤسسات وأجهزة قمعهم الأدوات الوحيدة لحماية الأمن القومي والمصالح الوطنية إزاء المؤامرات والمتآمرين، ومن المظالم والانتهاكات عنوانا إن لمنع الهجرة واللجوء أو للقضاء على الإرهاب، ومن رافضي الصمت على الظلم وغياب العدل خارجين على القانون يقبل أن ينزل بهم «العقاب الجماعي» لتطهير البلاد من شرورهم، ومن المواطن كيانا يعطل ضميره وعقله لكي يذوب في جمع يؤيد البطل المخلص ويشعر تجاهه بالحب والامتنان والعرفان.

> **يصنع الشعبويون من أنفسهم أبطالا مخلصين ومنقذين**

غير أن ما تمارسه الحكومات الشعبوية والسلطوية في عالمنا المعاصر، من توظيف عنيف لكافة استراتيجيات تزييف الوعي الجمعي هذه لا يمكنها من فرض روايتها الأحادية كحقيقة مطلقة لا تقبل المنازعة.

من جهة، لأن التكنولوجيات الحديثة، وكما تمكن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من المراقبة الدائمة للمواطن والتنصت المستمر عليه، تمكن أيضا من تداول الحقائق والمعلومات وتسمح للمواطن إن رغب بتحدي القيود الكثيرة التي يفرضها المستبدون في هذا الصدد.

ليس حكم الفرد سوى دليل بين على الوضعية المزرية لشؤون السياسة وأمور السلطة وللمتكالبين عليها مقارنة بالنخب الجادة التي تقود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتصنع التقدم الحقيقي.

من جهة ثانية، لأن المجال العام لم يعد يقبل الاختزال إلى وسائل الإعلام التقليدية ومساحات النقاش العلنية المسيطر عليها حكوميا وأصبح يتسع لوسائط الاتصال الاجتماعي ولساحات للنقاش إما تغيب عنها ثنائيات القوة والسلطة التقليدية أو تحضر بتنوع في وجهاتها ومضامينها على نحو يبقي على درجة متميزة من حرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي ومن التعددية.

ومن جهة ثالثة، لأن الكثير من المجموعات المدافعة عن الحقوق والحريات والديمقراطية على الرغم من حصار الإلغاء والتشويه الذي تواجهه تستثمر بوعي بعضا من طاقاتها المعرفية وإمكانياتها البشرية وقدراتها التنظيمية بغية تدوين تفاصيل الحكم الشعبوي والسلطوي ومن أجل السعي لنزع طبقات الزيف المتراكمة بعيدا عن المظالم والانتهاكات لكي تراها قطاعات تتسع باطراد من الناس على حقيقتها وتدرك كونها ممارسات غير إنسانية يستحيل تبريرها.

لذلك، يبدو جليا في عالمنا المعاصر انصراف قطاعات شعبية مؤثرة عن الروايات الأحادية، وتبلور روايات بديلة تسمي المظالم والانتهاكات بمسمياتها دون تحايل أو مساومة. تتساوى في هذا براميل ديكتاتور سوريا

المتفجرة والقتل الجماعي منخفض التكلفة الذي تنفذه عصاباته مع جرائم داعش مع قتل المدنيين في الحروب الأهلية وترك المهاجرين غير الشرعيين للقتل ونهش الأجساد والأرواح، إن غرقا أو تجمدا.

ولذلك سيظل حكم الفرد الذي يؤسس له الشعبويون وحكام النظم السلطوية ظاهرة متهالكة حتما سيتجاوزها واقع المجتمعات المعاصرة في السياسة بعد أن تم تجاوزه في كافة القطاعات الأخرى.

فليس حكم الفرد سوى عنوان تناقض صارخ بين قواعد العمل الجماعي والتشاركي التي تدار وفقا لها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المعاصرة حين يضطلع بها القطاع الخاص أو تشرف عليها المنظمات غير الحكومية، وبين النهج الرديء في السياسة وأمور السلطة حين تخضع لفرد أو مؤسسة أو نخبة وحين يخير الناس بين الطاعة والامتثال أو القمع والعقاب.

ليس حكم الفرد سوى عامل إفساد أساسي للمواطن والمجتمع والدولة. فالمواطن يفقد القدرة على الاختيار الحر، ويراوح بين مواقع الخوف من القمع (التي تدفعه تارة إلى إظهار التأييد للحاكم وأخرى إلى العزوف والصمت) وبين خانات الانسحاب من الشأن العام والبحث عن الحلول الشخصية. وتصيب المجتمع في مقتل بارانويا الشك التي تضفي شرعية زائفة على المظالم والانتهاكات، والحصيلة هي مجتمع خائف وضعيف يتصارع به الجميع ضد الجميع.

أما الدولة فيفسدها فقدان الثقة الشعبية في مؤسساتها وأجهزتها التي يورطها حكم الفرد في تجاوزات ومظالم وانتهاكات يومية، ويفسدها أيضا تغول الحاكم وسوء استغلاله لسلطات المنصب العام ووضعه «لأهل ثقته» في مراكز صنع القرار الرسمي دون كثير اعتبار لكفاءة أو رشادة أو رؤية (تذكروا تعيينات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لمناصب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية).

ليس حكم الفرد سوى دليل بين على الوضعية المزرية لشؤون السياسة وأمور السلطة وللمتكالبين عليها مقارنة بالنخب الجادة التي تقود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتصنع التقدم الحقيقي.

معاهد البحث العلمي، الشركات العاملة في مجالات التطور التكنولوجي، تقنيات الرعاية الصحية، الشركات متوسطة وصغيرة الحجم التي تبحث باستمرار عن التميز والتفوق تارة بغرض التوسع والانفتاح على أسواق جديدة وأخرى من أجل البقاء وتجاوز الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة دون انهيارات مؤثرة، المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية؛ هم جميعا يصنعون التقدم الحقيقي من خلال العمل الجماعي وبتوظيف العلم، والإبداع، وحرية الفكر، والخيال. لا قبول لحكم فرد في أوساطهم، ولا رغبة لدى نخبهم الجادة في الالتحاق بشؤون السياسة أو التورط في أمور السلطة التي لا يرون بها ما يربط بينها وبين القرن الحادي والعشرين.

> **ليس حكم الفرد سوى دليل بين على الوضعية المزرية لشؤون السياسة وأمور السلطة**

ليس حكم الفرد سوى تنصل مطلق من العبر التي استخلصتها البشرية المعاصرة وتقضي بكون مآله الوحيد هو أزمات لا تنتهي.

* «عربي٢١»

*بول لوشنكو ، سارة كريبس و شيام رامان :

المزيد من حروب الطائرات من دون طيار على الأبواب

أدى الانسحاب العسكري الامريكي من أفغانستان في أغسطس (آب) الماضي إلى وضع حد لحربٍ استمرت ٢٠ عاماً. لكنه أدى كذلك، إلى فتح باب الانتقاد على الولايات المتحدة مع تفنيد أفعالها وتمييز الصحيح منها والخاطئ، بحسب سلسلة تحقيقات أجرتها «نيويورك تايمز» أخيراً.

فبالاستناد إلى الوثائق التي استُحصل عليها من البنتاغون بموجب «قانون حرية المعلومات»، كشفت الصحيفة أن الضربات الجوية التي نفذتها الطائرات الامريكية من دون طيار أودت بحياة عددٍ هائلٍ من المدنيين في أفغانستان – عدد يفوق بأشواط الرقم المُعترف به من جانب وزارة الدفاع منذ عام ٢٠١٨ وهو ١٨٨ – ويبدو أنها تتسم بنمطٍ يُطابق إلى حد كبير العمليات الامريكية في العراق وسوريا.

وأكدت أن قرارات الاستهداف كانت متحيزة أحياناً كثيرة: رأى محللو البنتاغون ما كانوا يتوقعون رؤيته وغالباً ما كانوا يعتبرون المدنيين الذين يهبون لنجدة ضحايا الضربات الامريكية، إرهابيين ويُجهزون عليهم أيضاً.

ويُشكل هذا التقرير خطوةً أولى مهمة باتجاه تفسير مواطن القصور في حرب الطائرات من دون طيار التي أطلقتها واشنطن بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول)، خطوة يُفترض بإدارة جو بايدن أن تعول عليها وهي تختتم مراجعتها الخاصة بضربات الطائرات المسيرة خارج مناطق الحرب التقليدية – أو المُعلنة.

لكن حساب حرب الطائرات من دون طيار لا يُمكن أن يكتمل ما لم نتأكد مما إذا كانت السياسات الهادفة إلى تقليل الخسائر المدنية من الضربات الامريكية قد نجحت

بالفعل.

وتحقيقاً لهذه الغاية، دأبنا على دراسة بيانات الضربات الجوية من باكستان والتي ورد فيها أن البنتاغون و«وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA) نفذا زهاء ٤٠٠ ضربة في فترة العشر سنوات التي سبقت إقدام إدارة باراك أوباما على تشديد متطلبات الاستهداف.

ففي ٢٠١٣، غيرت الإدارة معيارها الرسمي من «اليقين المعقول» بعدم وقوع إصابات في أوساط المدنيين إلى «شبه اليقين».

ويُبين التحليل الذي قُمنا به أن هذا التغيير في السياسة هو الذي قلل الخسائر المدنية في باكستان إلى أدنى حد من دون أن يُعطي الإرهابيين ميزةً ملموسةً، مما يعني أن اللجوء إلى معايير استهداف تتسم بنفس القدر من الحزم قد يُنقذ أرواح الأبرياء في مسارح الحرب في العراق وسوريا كذلك.

السعي نحو الدقة

وفقًا لـ«مكتب الصحافة الاستقصائية» غير الربحي الذي يحشد المعلومات من التقارير الإخبارية والبيانات الرسمية والبيانات الصحافية وغيرها من المستندات، تسببت ضربات الطائرات المسيرة الامريكية بمقتل ١٠ آلاف إلى ١٧ ألف شخص في أفغانستان وباكستان والصومال واليمن بين ٢٠٠٢ و٢٠٢٠. ويُعتقد أن ما بين ٨٠٠ و١٧٥٠ من القتلى كانوا من المدنيين، وكانت أعلى نسبة منهم في باكستان. لكن هذه المجموعات المصنفة من البيانات تحجب الاختلافات في معدل القتل بمرور الوقت - والمعايير التي استخدمتها الإدارات الامريكية المتعاقبة للموازنة بين الحاجة إلى استهداف المشتبه بتورطهم في الإرهاب ومطلب حماية المدنيين.

> **لابد أن يكون تقليل الخسائر المدنية في الحرب غاية في حد ذاته**

فإبان العام الأخير لإدارة جورج بوش الابن، ازدادت الضربات مقدار ١٠ أضعاف عن السنوات الثلاث السابقة مجتمعة.

وفور تولي إدارة أوباما الحكم، بادرت إلى تسريع الخطى في هذا الاتجاه ونفذت في غضون العامين الأولين من ولايتها ثلاثة أضعاف عدد الضربات التي نفذتها إدارة بوش في ولايتها الثانية بأكملها.

وقد أثارت الزيادة المصاحبة في عدد القتلى المدنيين الذي وصل إلى ثلاث وفيات في كل غارة عام ٢٠٠٩، انتقادات واسعة من قبل الأمم المتحدة والمجموعات الرقابية، على غرار «منظمة العفو الدولية» (Amnesty International). وعليه، تبنى أوباما متطلبات أكثر تشدداً للضربات الامريكية في المسارح غير المُعلنة، من ضمنها باكستان.

ورأى النقاد أن هذه السياسة لم تُنجز الكثير. وعلى حد تعبير الخبير القانوني جميل جعفر في كتابه «مذكرات الطائرة من دون طيار» (The Drone Memos) الصادر عام ٢٠١٦، فإن «القيود الأكثر صرامة التي فرضها أوباما على ضربات الطائرات من دون طيار لم تترك سوى تأثيرٍ هامشي محدود». لكن هذا التحليل لا يستند إلى معدل التغيير في وفيات المدنيين بمرور الوقت، بل إلى الأرقام الإجمالية للضحايا المدنيين. كما أنه لا يُقيم اعتباراً للآليات التي أثر معيار «شبه اليقين» لأوباما من خلالها على النتائج الميدانية. زد على ذلك، مسألة تحول فعالية سياسة أوباما إلى موضوعٍ للنقاش مع عودة دونالد ترمب إلى معيار «اليقين المعقول» الأكثر ليونةً بحلول ٢٠١٧.

أما تحليلنا، فيتخذ نهجاً مختلفاً مع التركيز على تأثير معيار «شبه اليقين» لأوباما على كل من معدل الخسائر

المدنية المبلغ عنها عقب ضربات الطائرات الامريكية المسيرة ومعدل الضربات التي أصابت الأهداف المقصودة. واعتباراً من عام ٢٠١١، بدأ المسؤولون الامريكيون في مناقشة إرشادات استهداف أكثر تقييداً، وبدأ أوباما في تصعيد متطلبات الموافقة على الضربات في مناطق النزاع غير المُعلنة - أي باكستان. وبعكس الضربات الامريكية في أفغانستان والعراق والتي استمرت وفقاً لمعيار «اليقين المعقول» الأكثر تساهلاً لأنها غالباً ما كانت دفاعاً عن الجنود الامريكيين، كانت الضربات في باكستان مشروطة بيقينٍ شبه مؤكد من عدم وجود أضرار جانبية. فالهدف النهائي لأوباما، كما أطلعنا كبار المسؤولين عن صياغة وتنفيذ ومراجعة الإصلاح، هو تشجيع القادة ومسؤولي الاستخبارات على توجيه ضربات أكثر دقة قد تُساعد في إعادة ترميم صورة الولايات المتحدة في الخارج بعد موجة الاحتجاجات العامة بشأن مقتل المدنيين.

> **تبنى أوباما متطلبات أكثر تشددا للضربات الامريكية في المسارح غير المعلنة**

وبُعيد بدء الإدارة مداولاتها السياسية عام ٢٠١١، انخفض عدد الضحايا المدنيين من الضربات الامريكية في باكستان بشكلٍ ملحوظ.

وفي المتوسط، يكشف تحليلنا لبيانات الضربات من «مكتب الصحافة الاستقصائية» أن المداولات وما أعقبها من تحولات سياسية أفضت إلى خفض عدد الضحايا المدنيين إلى ١٢ ضحية شهرياً أو ضحيتين في كل غارة. وبذلك، تكون السياسة قد نجحت في زيادة دقة الضربات الامريكية - نسبة الضحايا التي كانت الهدف المتوخى من الضربات - إلى ٩٥ في المئة في باكستان. بكلامٍ آخر، في ظل إدارة أوباما، كادت دقة الضربات الامريكية في باكستان أن تُقارب المثالية.

ولو لم يُغير أوباما سياسته، لأودت الضربات الامريكية في باكستان، بحسب تقديراتنا، بحياة مئات المدنيين بين عام ٢٠١١ ونهاية ولايته الثانية عام ٢٠١٧. بالتالي، يُمكن القول إن تراجع عدد الضحايا المدنيين هو أكثر من مجرد خدعة إحصائية: كونه يتمخض عن جهود متعمدة من قبل إدارة أوباما لفرض إجراءات استهداف أكثر صرامة تتضمن تفويض عدد أقل من القرارات للقادة الميدانيين الذين، طبقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، غالباً ما أخطأوا في تحديد المقاتلين بسبب التحيز المعرفي. فقد كانت سياسة أوباما مصممة صراحةً لترسيخ ثقافة «الاستخدام الفعال والتمييزي للقوة» من أجل السيطرة على تحيزٍ مماثل يُمكن أن ينتج من الضغوط التي تفرض نفسها على ساحات المعارك، كالقلق والخوف والرغبة في حماية القوات الصديقة، ولو على حساب تعريض المدنيين لخطرٍ أكبر.

المعضلة الكاذبة

يُظهر الوضع في باكستان أن تطبيق معيار «شبه اليقين» عند تنفيذ غارات الطائرات الامريكية من دون طيار قد يقلل من الخسائر في صفوف المدنيين.

لكن مثل هذا المعيار الصارم يفرض تنازلات لا مفر منها، من بينها نقل قرارات الاستهداف إلى أعلى الهرم القيادي، الأمر الذي يُمكن أن ينتج منه تأخير في الموافقة على الضربات.

وهذا برأي أحد المحللين السياسيين الذين قابلناهم ما «ضيع» على سياسة أوباما «فرصاً» عدة للقضاء على الإرهابيين.

لكن بحثنا يبين أن الحالات التي يكون فيها الوقت

عـامـلاً جـوهـريـاً هي حـالات نـادرة. فالضربة النموذجية تستفيد من «الفريق الأحمر» الذي هو عبارة عن ممارسة يتم من خلالها الاستعانة بمجموعة خارجية من المحللين والقياديين للتشكيك فـي مزايا الضربة استناداً إلى كامل الأجهزة الاستخباراتية ومع مراعاة أي ثغرة في المعلومات. والحقيقة أن عدم حدوث هجمات إرهابية كبيرة على الأراضي الامريكية في عهد أوباما هو إشارة جلية إلى أن عتبة الاستهداف الأعلى في باكستان لم تأتِ بتكلفة كبيرة على الأمن القومي.

وإذا كانت عتبة الاستهداف الأعلى قد نجحت في تقليل الخسائر المدنية في باكستان من دون تعريض الامريكيين للخطر، فهناك سبب للاعتقاد بأن تعديلات استهداف مماثلة قد تُفضي إلى النتائج نفسها في البلدان الأخرى حيث تشن الولايات المتحدة حاضراً هجمات بطائرات من دون طيار.

لكن، ثمة عامل واحد يُعقد الأمر، ألا وهو وجود أعداد كبيرة من القوات الامريكية على الأرض. ففي مسارح العمليات المعلنة، كثيراً ما يتم تنفيذ الضربات دعماً للجنود الامريكيين أو دفاعاً عنهم.

ونتيجة ذلك، يحذر النقاد من إمكانية أن تؤول معايير الاستهداف الأكثر صرامة إلى زيادة الخطر على الجنود الامريكيين في ساحات المعارك، حيث يمكن تقييد قدرة القادة على استخدام الطائرات من دون طيار للدعم الجوي القريب.

أما في مسارح العمليات غير المُعلنة حيث يوجد عدد أقل من الجنود الامريكيين على الأرض، تكاد هذه التنازلات أن تكون أقل وضوحاً. ومع ذلك، سيتحتم على إدارة بايدن تحقيق التوازن الصحيح بين الضرورة العسكرية وحماية أرواح المدنيين في مراجعتها المستمرة لبرنامج الولايات المتحدة للطائرات من دون طيار.

> **في مسارح العمليات المعلنة، كثيرا ما يتم تنفيذ الضربات دعما للجنود الامريكيين**

بصرف النظر عن مسرح العمليات المحدد، لا بد أن يكون تقليل الخسائر المدنية في الحرب غايةً في حد ذاته، ليس لمجرد أن الولايات المتحدة مُلزمة به بموجب القانون الدولي، بل لأن الخسائر المدنية تُسهل على الإرهابيين تجنيد أتباعٍ لهم. ويشير تحليلنا إلى أن الحد من وفيات المدنيين جراء ضربات الطائرات المسيرة الامريكية لا يأتي بالضرورة على حساب المكافحة الفعالة للإرهاب.

كما يمكن لعتبة أكثر صرامة لضربات الطائرات المسيرة الامريكية أن تقلل من الخسائر بين المدنيين من دون تشجيع العدو وزيادة تعنته.

*بول لوشنكو هو مقدم في الجيش الامريكي وطالب دكتوراه في «جامعة كورنيل» (Cornell University) ومحرر مُشارك لكتاب «الطائرات من دون طيار والنظام العالمي: تداعيات الحرب عن بعد على المجتمع الدولي» (Drones and Global Order: Implications of Remote Warfare for International Society).

*سارة كريبس هي أستاذة في قسم جون ل. ويذريل للشؤون الحكومية ومديرة مختبر سياسات التكنولوجيا في «جامعة كورنيل».

*شيام رامان هو طالب دكتوراه في «جامعة كورنيل» وخبير اقتصادي مساعد في مجال الصحة لدى «مؤسسة ميتري» (MITRE).

*فورين افيرز ، اندبيندنت عربية

د. عبدالمنعم سعيد:

مقدمة في خلفية ما يجري الآن

هذه محاولة متواضعة لفهم ما يجري في عالم اليوم بما فيه من توترات خاصة في القارة الأوروبية ، حيث تبدو كما لو كانت تعود إلى سابق عهدها مرة أخرى، ليس فقط في زمن الحرب الباردة، وإنما أكثر من ذلك، في أزمنة سابقة للحرب العالمية الأولى ثم الثانية وما بينهما.

ببساطة نريد معرفة الحالة الدولية من أولها، ونقطة البداية هي أن نعرف ماذا نعني بالنظام الدولي.

والشائع في علوم العلاقات الدولية، هو أنها ترتكز على القوى العظمى وعلاقاتها، وتشكل المنظومة الرئيسية القادرة على الهيمنة ومد النفوذ، والمنافسة بالسلم أو بالحرب أو بالردع مع القوى الأخرى.

والشائع أيضاً أن توصف المنظومة الرئيسية بعدد الأقطاب فيها، فيُقال «النظام متعدد الأقطاب»، كما كان الحال ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أو «نظام القطبين»، كما كان في أعقاب الحرب الثانية، حينما انفردت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالنظام الدولي. أو «نظام القطب الواحد»، كما كانت بريطانيا ما بين ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون و١٩١٤ ونشوب الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٨، عندما جرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو العصر الذي سُمِّي «العولمة» شكلاً، أما في الحقيقة فقد كانت الولايات المتحدة هي القائدة العظمى الوحيدة في العالم.

> هذه محاولة متواضعة لفهم ما يجري في عالم اليوم بما فيه من توترات خاصة في القارة الأوروبية

فيا ترى ما الحال الآن، وكيف يوصف النظام الدولي؟

الإجابة المباشرة هنا، والتي سوف يجري التفصيل فيها، هي أن العالم لم يعد أسيراً لقوة عظمى وحيدة، لأن التحدي للولايات المتحدة بات كبيراً، كما أن العالم لم يعد متعدد الأقطاب، على عكس ما كان شائعاً أن اليابان والهند وأوروبا الموحدة سوف تدخل في منظومة التنافس على قيادة العالم وتوجيهه، ولكن العالم يدخل حثيثاً إلى منظومة ثلاثية القوى العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية.

السؤال الثاني المهم هو: كيف يتغير هذا النظام الدولي؟

وبداية الإجابة هي أن أقاليم العالم وظروفها التاريخية والجيوسياسية ليست متطابقة أو حتى متشابهة، ولكن تظل القاعدة الأساسية لها هي تحقيق توازن القوى، بكل ما يكفلها ذلك من أبعاد القوة الخشنة والناعمة والذكية.

العالم الآن، وفق وجهة نظر شائعة، بات ثنائيَّ القطبية بين الولايات المتحدة والصين، استناداً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين يتقارب يوماً بعد يوم، وفي الوقت الراهن فإنه بالحساب استناداً إلى القوة الشرائية للدولار، فإن الناتج الصيني يتفوق على ذلك الأمريكي، وأخذاً بمعدلات النمو الراهنة، فإن الصين في طريقها إلى مزيد من التفوق، خاصة بعد الريادة في مجالات الثورة الصناعية التكنولوجية الرابعة.

النمط الذي يدور في تفاعلات القطبين يشير إلى تنافسهما، والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، والسياسية بالعقوبات الأمريكية على حلفاء للصين.

ولكن دوريـة الشؤون الخارجية الأمريكية، رأت الثنائية القطبية تدور في الإطـار التاريخي المعاصر للعلاقات والتفاعلات الأمريكية الروسية، وجاء ذلك في العدد المجمع لمقالاتها والصادر في أبريل ٢٠١٨، بعنوان «الحرب الباردة الجديدة: روسيا وأمريكا من قبل والآن». مجموعة الدراسات المنشورة تبدأ من بداية الحرب الباردة القديمة، التي جرى إشهارها فكرياً من خلال مقال «X»، الذي سطره السفير الأمريكي جورج كينان، في عدد يوليو ١٩٤٧ بعنوان «مصادر السلوك السوفييتي»، والتي أعلن فيه انتهاء التحالف الأمريكي السوفييتي في أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعا كبديل إلى اتباع استراتيجية تقوم على احتواء الاتحاد السوفييتي.

المقالات المختلفة المنشورة تعكس التطورات وفترات الصعود واحتدام الحرب الباردة، أو تخفيف التوتر، وعندما نشر هنري كيسنجر مقاله في يوليو ١٩٥٩ بعنوان «البحث عن الاستقرار»، ونيكيتا خروتشوف، الذي نشر في عدد أكتوبر «عن التعايش السلمي»، كانت لحظات

الحرب الباردة بين واشنطن وبكين استراتيجية حول السيطرة والنفوذ في العالم

التعايش والوفاق الاستثناء على مسيرة طويلة من الحرب الباردة استمرت حتى انهار الاتحاد السوفييتي.

وعلى مدى عقد ونصف العقد تقريباً، وفي ظل انفراد الولايات المتحدة في العالم، فإن المقالات المنشورة ركزت على إنقاذ روسيا، والتعاون معها في إطار مجموعة الثمانية.

وفي عام ٢٠٠٢ ظهر العنوان «تجديد روسيا». ولكن شهر العسل هذا لم يستمر طويلاً، حيث تواصلت المقالات والدراسات التي تكشف ازديـاد التوتر بين واشنطن وموسكو.

وفي عام ٢٠٠٦ كان العنوان هو «روسيا تترك الغرب»، وفي ٢٠٠٧: «خسارة روسيا وتكاليف استئناف المواجهة»، وفي ٢٠٠٨: «لماذا استقرار السلطوية (فلاديمير بوتين) خرافة؟»، وفي ٢٠١٠: «مأزق التحديث في روسيا»، وفي ٢٠١١: «الدب المحتضَر»، و«كارثة روسيا السكانية»، وفي ٢٠١٤: «إدارة الحرب الباردة الجديدة»، وفي ٢٠١٦: «الجغرافية السياسية الدائمة لروسيا»، و«البحث عن مكانة روسيا المشروعة»، و«إحياء القوة العسكرية الروسية» -هذا بعد ضم روسيا للقرم، واحتكاكها بأوكرانيا، وفرض العقوبات الأمريكية عليها. وفي عام ٢٠١٨، نشرت مجلة «الشؤون الخارجية» في عدد يناير/كانون الثاني: «احتواء روسيا مرة أخرى»، وفي عدد مارس/آذار: «هل بدأت حرب باردة جديدة؟».

دار الزمان دورته، وعادت الحرب الباردة من جديد بين موسكو وواشنطن، بينما كانت حرب باردة أخرى تجري بين واشنطن وبكين.. الأولى في جوهرها استراتيجي، مسرحها أوروبا والشرق الأوسط، والثانية تبدو اقتصادية تدور حول التجارة، ولكنها هي الأخرى استراتيجية حول السيطرة والنفوذ في العالم.. الحربان تدوران بين ثلاث قوى: الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تزال نظرياً القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، وروسيا التي أياً كانت حالتها الاقتصادية متواضعة فإن لديها أكثر من ٩٠٠٠ رأس نووية، تكفي لتدمير الكرة الأرضية مرات عدة، كما أن لديها مجالات متميزة للتفوق التكنولوجي في السلاح والفضاء، والصين التي ليست لديها قوة اقتصادية جبارة فقط، ولكنها أيضاً القوة الواعدة من حيث معدلات النمو والتكنولوجيات الحديثة، فلأول مرة في التاريخ البشري، أصبح بمقدور الصين منافسة أمريكا في بعض مجالات التطور التكنولوجي.

السؤال الثالث هو: إذا كان ذلك كذلك، فما الجديد في النظام الدولي الراهن؟

*المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة

www.**marsaddaily**.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk